

PROVISIONAL

A/42/PV.68  
23 November 1987

## الجمعية العامة



ARABIC

الدورة الثانية والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة والستين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الخميس ، ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس :	السيد فلورين	(الجمهورية الديمقراطية الألمانية)
شم :	السيد المصري	(الجمهورية العربية السورية)
	(نائب الرئيس)	

حكم محكمة العدل الدولية الصادر في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ بشأن الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا وضدها : ضرورة الامتثال الفوري للحكم : [٣٠]

(أ) تقرير الأمين العام

(ب) مشروع قرار

إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال [٨] (تابع)

(أ) التقرير الأول لمكتب الجمعية العامة

(ب) تعديل

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٠البند ٣٠ من جدول الأعمال (تابع)

حكم محكمة العدل الدولية الصادر في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ بشأن الأنشطة العسكرية  
وشبه العسكرية في نيكاراغوا وضدها : ضرورة الامتثال الفوري للحكم :

(١) تقرير الأمين العام (A/42/712)

(ب) مشروع قرار (A/42/L.23)

السيد غبیهو (غانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ،  
 بالنيابة عن وفد غانا وباسمي شخصيا ، أود أن أهنئكم بحرارة على المهارة والتسامح  
 والروح الطيبة التي تبدونها في الاضطلاع بمهامكم كرئيس لهذه الجمعية .  
 يشارك وفد غانا في المناقشة الحالية المتعلقة بحكم محكمة العدل الدولية  
 الصادر في ١٩٨٦ بشأن شكوى نيكاراغوا ضد الولايات المتحدة لأن الحالة المؤسفة في ذلك  
 الجزء من أمريكا الوسطى ، التي تناولها الحكم ، لا تزال قائمة . ومن الاثار  
 المترتبة على هذه الحالة أن هناك بعض الدول الاعضاء ، التي تتصرف خلافا لاحكام  
 الميثاق ، لا تخجل من تعطيل احكام القانون الدولي تحقيقا لاهدافها الخاصة في هذه  
 المسألة . وطالما أن منظماتنا لا تزال تدافع عن مبادئ ومقاصد الميثاق ، ولاسيما  
 السعي من أجل تحقيق السلم والامن عالميا ، نعتقد أن الجمعية العامة يجب أن تواصل  
 إيلاء الاهتمام الجاد لهذه الحالة المؤسفة التي تهدد مستقبل الأمم المتحدة .  
 إن ظروف نيكاراغوا ، التي تظهر بالتفصيل المقاومة البطولية لأمة صغيرة ضد  
 الاوامر والنواهي التي يريد جار قوي فرضها قسرا ، تدعو الى التفكير في نهج العلاقات  
 الدولية الذي رسمته بشكل منهجي احكام الميثاق . ويستحق إبرام اتفاق اسكويبولاس  
 أيضا الشناء باعتباره إجراء يعكس تصميمنا غير عادي من جانب خمسة بلدان في أمريكا  
 الوسطى على تجاوز صروف الزمن سعيا من أجل السلم والتنمية لشعوب تلك المنطقة .  
 ومن ثم فإنه ، عند وضع اتفاق اسكويبولاس الذي يرسى أسس السلم ، لا يمكن  
 اعتبار انتصار المقاومة منبت الصلة بالميزة الواضحة لاتفاق مشترك على اقرار السلم  
 والتفاهم المتبادل . ويشيد وفد غانا بروح التصميم والجهد المشترك ، التي تجسد  
 الرغبة العالمية من أجل تحقيق السلم في ظل الامن .

ومن الواضح أن الخيار من أجل السلم وأساليب تحقيق السلم قد أبرزها وأيدها حكم محكمة العدل الدولية الصادر في تموز/يوليه ١٩٨٦ ، وتلك حقيقة لا تخفى على أي فرد يتمسك بمبادئ العدالة والقانون الدولي والنظام .

إن حالة الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا وضدها حقيقة واقعة تنطوي ، على قضايا بالغة الأهمية بالنسبة لتماسك المجتمع الدولي ومقاصده . ولقرار المحكمة الدولية عواقب تفصيلية على القانون والنظام ، والسلم والامن ، والمساواة في السيادة وحق الشعوب في اختيار طريق حياتها في المجال السياسي ، والاقتصادي والاجتماعي ، وتلك مفاهيم تمس في مجموعها وفي الإعراب اليومي عنها جميع الشعوب والأمم . ويعتبر القرار أيضا ، من نواح كثيرة ، تأكيدا لوحدة المجتمع الدولي في تنوعها ، وتوبيخا شديدا للتعسف وأساليب القوة الفاشمة ، التي يحظرها الميثاق والقانون الدولي على نحو لا لبس فيه .

هناك أجزاء مختارة في حكم المحكمة ، تحمل في طياتها درسا لكل الدول الأعضاء . وقد دهش وفد غانا على نحو خاص إزاء النقاش الذي يدور حول ما إذا كنا في الواقع نستطيع أن نقول إن الحق في التدخل العقائدي قد تطور وأصبح معترفا به من جانب القانون الدولي . ما من شك في أنه حق مزعوم إذا اعترف به ستكون له صلة ملموسة بسلامة مبادئ عدم التدخل ، والمساواة في السيادة فيما بين الدول وحظر استخدام القوة .

ولتحديد ما إذا كان حق ما موجودا أو غير موجود بموجب القانون الدولي يبرر التدخل في شؤون دولة أخرى لأسباب عقائدية وغيرها ، أمعنت المحكمة النظر في مسألة ما إذا كانت

"هناك دلائل على ممارسة تصور إيماننا بالحق العام للدول في أن تتدخل ، على نحو مباشر أو غير مباشر ، بالقوة المسلحة أو غيرها ، تأييدا لمعارضة داخلية في دولة أخرى ، تبدو قضيتها قيّمة على نحو خاص بحكم القيم السياسية والأدبية التي حددتها" (S/18221 ، الملحق ، الفقرة ٢٠٦)

بل يبدو أن مثل هذا الإدعاء حَكَم تصرفات الطرف الذي قدمت ضده شكوى بممارسة أنشطة عسكرية وشبه عسكرية ، شبتت باستخدام ذلك الطرف لعصابات المرتزقة ضد نيكاراغوا وتأييده لها ، وتلك مسألة لها أهمية بالغة في الظروف الواقعية للقضية وتطلبت تحليلا دقيقا من جانب المحكمة . وبالتالي ، لاحظت المحكمة في بيانها للأساس الوقائعي لهذا المبدأ الذي يشغلها ، بشيء من التفصيل أن

"سلطات الولايات المتحدة [ذكرت] في بعض المناسبات بشكل واضح أن أسباب تدخلها في شؤون دولة أجنبية ترتبط على سبيل المثال بالسياسات الداخلية لذلك البلد ، أو أيديولوجيته ، أو مستوى تسلحه ، أو اتجاه سياسته الخارجية" . (الفقرة ٢٠٧)

وقد أصابت المحكمة إذ وضعت هذه التبريرات بأنها مجرد بيانات للسياسة الدولية وليست تقريراً لقواعد القانون الدولي الحالي . وقد لاحظت المحكمة علاوة على ذلك أنه :

"لا يوجد حق عام من هذا القبيل للتدخل تأييدا للمعارضة داخل دولة أخرى في القانون الدولي المعاصر . وان الأعمال التي تشكّل انتهاكا للمبدأ العرفي بعدم التدخل تشكل هي الأخرى ، إذا انطوت بشكل مباشر أو غير مباشر على استخدام القوة ، انتهاكا لمبدأ عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية" . (الفقرة ٢٠٩)

ومن المؤسف ، أن المرمى الرئيسي لقرار المحكمة الواضح والمحدد لم يسفر عن الامتثال المطلوب من جانب الطرف الذي تبين أنه منتهك للمعايير التي أكد بشكل واضح أنها واجبة الاحترام ، بموجب القانون الدولي العرفي وميثاق الأمم المتحدة . والذي حدث عملاً هو الاستمرار في سياسة تسليح وتمويل ما يسمى بالكونترا من أجل التوغل بشكل منهجي في أراضي نيكاراغوا تطبيقاً لسياسات غير شرعية وعدوانية .

إن هذه أوضاع لا يمكن لأي عضو من أعضاء الأمم المتحدة أن يشعر بالراحة إزاءها . فهي تعني أن مبادئ الميثاق والصكوك المختلفة للقانون الدولي لا معنى لها إلا إذا طبقت على الضعفاء وأن الذين يستطيعون حشد فرق ذات قوة عسكرية جسارة وأساطيل تتميز بالتفوق البحري معفوف من الخضوع لتلك المبادئ . ويخشى وفد بلدي أن تؤذن هذه الحجة الملتوية أو هذا الموقف المتكبر من القانون الدولي بنهاية الأمم المتحدة ما لم يقاوم بشكل نشط .

ومما له دلالة بالغة أن تجد الأسس المفاهيمية التي استند عليها حكم محكمة العدل الدولية تعبيرا حيويا عنها في الفقرة ١ من المادة ٥ من اتفاق اسكيبولاس التي تنص على ما يلي :

"يتعين على حكومات دول أمريكا الوسطى الخمس أن تطلب إلى حكومات المنطقة وإلى حكومات الدول الواقعة خارج المنطقة ، التي تقوم سرا أو علانية بتقديم مساعدات عسكرية أو موقية أو مالية أو دعائية أو أفراد أو أسلحة أو ذخائر أو معدات إلى القوات غير النظامية أو حركات المتمردين ، أن تكف عن تقديم هذه المساعدات ، باعتبار أن ذلك من العناصر التي لا غنى عنها لتحقيق السلم الوطيد والدائم في المنطقة" . (A/42/521 ، ملحق ، ص. ٨)

هكذا تكون السياسة المنافية للقانون مرفوضة رفضا قاطعا من قبل أولئك الذين رسمت هذه السياسة لمساعدتهم .

لقد ولّت الأيام التي كان يقوم فيها النظام الدولي على أساس توازن قوى يصوغه وينظمه ويحافظ عليه منتدى خاص ومغلق الدول العظمى ؛ لقد ولّت الأيام التي كانت الأعمال التي تقوم بها هذه الدول الكبرى من جانب واحد ضد الدول الصغرى مقبولة باعتبارها القاعدة طالما أنها لا تنتهك المتطلبات الأساسية لتقسيم العالم إلى "مناطق نفوذ" . تلك هي الرسالة التي ينطوي عليها اتفاق اسكيبولاس .

هناك إرادة قوية ومبدعة في أمريكا الوسطى اليوم جديرة باهتمامنا وتقديرنا ، إرادة جماعية خطت لنفسها مبادئ ذات قدسية يختر أمامها الأقوياء والضعفاء . لقد قررت الدول الخمس في أمريكا الوسطى في ديباجة اتفاقها أن تقبل

بصورة كاملة التحدي التاريخي المتمثل في تقرير مصير السلم في أمريكا الوسطى ، وأن تتعهد بالكفاح من أجل اقرار السلم والقضاء على الحرب ، وأن ترجح الحوار على العنف ، والعقل على الاحقاد ، وأن تهدي جهود السلم هذه الى شباب أمريكا الوسطى ، الذي أحبطت آماله المشروعة في السلم والعدالة الاجتماعية والحرية والمصالحة ، طوال أجيال كثيرة .

إن عبر التاريخ في تلك المنطقة تحتم على وفد بلدي أن يبحث على وضع حد للأعمال الانفرادية المتجسدة في الإصرار على مواصلة تمويل وتسليح الكونترا ، والتي تنتهك نظرا لنواياها العدوانية المثل النبيلة لإتفاق اسكيبولاس والمقاصد والمبادئ التي ارتكز عليها ميثاق الأمم المتحدة . ومن الضروري أن نتحد للتصدي لمثل هذه الانتهاكات الصارخة لأنها تعرّض وجودنا وأمننا الجماعي للخطر .

اسمحوا لي أن أختتم كلمتي بالإعراب عن تقدير وتهاني غانا حكومة وشعبا لمجموعة كونتادورا وفريق الدعم على حكمتها وشجاعتها في السعي من أجل السلم في منطقتهم دون الاقليمية . ونود أن نعرب عن تهانينا الخاصة وتضامننا مع نيكاراغوا التي لم تتمكن فقط ، في ظل الظروف الرهيبة التي وصفتها الآن ، من التصدي للعدوان وزعزعة الاستقرار بل أظهرت قدرا كبيرا من الشجاعة يكفي لتنفيذ اتفاق اسكيبولاس . ونود أيضا أن نضم صوتنا للإعراب عن التقدير البالغ للرئيس أرياس ، رئيس جمهورية كوستاريكا ، وكل رؤساء دول أمريكا الوسطى للدور القيادي الذي اضطلعوا به لمعالجة هذه المسألة . ونأمل أن يكمل الجهد والعناء الذي بذله كل أبناء أمريكا الوسطى بالنجاح قريبا .

السيد ديلبييتشي (الارجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : في مناسبات

عديدة مضت أدلت الارجنتين برأيها أمام الجمعية العامة أو مجلس الأمن بشأن الجوانب المتعددة للأزمة في أمريكا الوسطى وأعربت عن قلقها إزاء النتائج التي يمكن أن تترتب على استمرار أو تفاقم هذه الازمة لفترة طويلة من الزمن بالنسبة للعالم بأسره .

وهذه المرة يمكننا أن نتكلم في إطار يتسم بتفاؤل أكبر إذ أن عزم وشجاعة وتعميم رؤساء كل من كوستاريكا والسلفادور وهندوراس وغواتيمالا ونيكاراغوا قد أدى إلى إيجاد آلية للسلم والمصالحة تتيح بفضل الدعم المقدم من الجميع أفضل فرصة ممكنة للتوصل إلى حلول دائمة للنزاعات الفاجعة التي تواجه منطقة أمريكا الوسطى الشقيقة .

لقد حظي الاتفاق الذي وقّعت عليه هذه الدول في غواتيمالا في آب/أغسطس بالاعتراف بمنح الرئيس أرياس جائزة نوبل للسلام . ويتضمن هذا الاتفاق بعض العناصر العملية الضرورية لحل الأزمة . علاوة على ذلك ، فهو يستند على مبادئ القانون الدولي السليمة التي تعد مراعاتها أمراً لا غنى عنه لآلية تسوية عادلة ودائمة . إن عدم التداخل في الشؤون الداخلية للدول ، وعدم التدخل بجميع أنواعه ، واحترام السلامة الإقليمية ، وعدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ، والتسوية السلمية للنزاعات ، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع ، وتكريس هذه المبادئ في معايير القانون الدولي ، يشكل خطوة من أهم الخطوات البارزة في قرننا هذا نحو إقامة علاقات متحضرة بين الأمم . ويجب أن نقرر أن الفكر القانوني لأمريكا اللاتينية قد أسهم اسهاماً فعالاً في ذلك .

وفي سياق الأمم المتحدة تفضلح محكمة العدل الدولية ، التي تعتبر من الهيئات الأساسية التي نص عليها الميثاق ، بدور أساسي من أجل ضمان مراعاة الامتثال لهذه المعايير . إن النظم القانونية الرئيسية في العالم ممثلة في هذه المحكمة التي تستمد مكانتها البارزة من العمل الجاد والشعور بالمسؤولية اللذين أبدتهما طوال عقود عديدة من الزمن . وفيما يتعلق بحكم المحكمة الصادر في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ طبّقت المحكمة المبادئ القائمة للقانون الدولي ، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة . وقد ردت هذه المبادئ أيضاً ، كما ذكرت ، في اتفاق اسكيبولاس الثاني الذي يمثل بارقة أمل للتوصل إلى اقرار السلم في أمريكا الوسطى .

إننا نعتقد أن احترام القانون الدولي يمثل عنصراً أساسياً في العلاقات بين الدول . وفي رأينا ، أن ذلك ينطوي على الامتثال لحكم محكمة العدل الدولية .

ان عملية السلم في أمريكا الوسطى يمكن أن توفر أساسا للتفاؤل إذا ما حظيت بدعم الجميع . والأرجنتين والأعضاء الآخرون في مجموعتي كوندادروا والدعم وكذلك الأمينان العامان للأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية يتعاونون تعاوننا نشطا من أجل ضمان النجاح لهذه العملية . ونحن نحث كل أعضاء المجتمع الدولي ، وبصفة خاصة أولئك الذين لهم روابط ومصالح في المنطقة ، على أن ينضموا إلينا في هذه الحملة الرامية إلى تحقيق السلم الذي تستحقه كل الشعوب .



السيدة موكومبا (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ، لقد أعرب لكم وفد بلادي من قبل عن تهنئته لانتخابكم بالاجماع رهسا للدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة . وأود في هذه المرحلة أن أشني على الطريقة الماهرة والقديرة التي كنتم ومازلتم تديرون بها مداولاتنا .

لقد أصدرت محكمة العدل الدولية في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ حكما في القضية التي رفعتها أمامها حكومة نيكاراغوا . وقررت المحكمة ان الولايات المتحدة الامريكية ، بقيامها بتدريب وتسليح وتجهيز وتمويل وامداد قوات "الكونترا" ، أو بقيامها بشكل آخر بتشجيع ودعم ومعاونة الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا وضدها ، قد انتهكت القانون الدولي . وقررت المحكمة أيضا ان الولايات المتحدة ملزمة بالامتناع عن هذه الاعمال . وفيما يتعلق بالاضرار التي لحقت بنيكاراغوا بالفعل ، حكمت المحكمة بأن الولايات المتحدة ملزمة بتعويض جمهورية نيكاراغوا ، وانه في حالة عدم اتفاق الطرفين ، تتم تسوية مسألة شكل ومبلغ هذا التعويض عن طريق المحكمة .

لقد كان هذا القرار قرارا تاريخيا . ان هذه القضية لا يرتبط بها مصير نيكاراغوا وحده ، على الرغم من أهمية ذلك . لقد كان الحكم هاما أيضا بالنسبة للدول الصغيرة ، مثل بلدي . فنظرا الى أننا تنقصنا وسائل الارغام ، لا بد لنا ان نعتمد الى حد كبير على فعالية القانون الدولي في شق طريقنا في هذا العالم . وبالإضافة الى ذلك ، كان الحكم هاما ليس فقط لانه أكد من جديد على المبادئ الهامة ، مثل المبادئ المتعلقة بعدم التدخل بجميع أشكاله . والتعايش السلمي وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية ، بل أيضا لانه أظهر ان الصفح عن اللاشعوية يولد قدرا أكبر وأشد من اللاشعوية .

وليس من الخطأ القول بأن التفاوض عن انتهاك قاعدة ما يشجع على انتهاك جميع القواعد الأخرى . ومن الواضح أيضا انه عندما يحدث ذلك لأول مرة يصبح العالم مكانا خطرا بالنسبة لنا جميعا . وحتى القوي والجبار منا يبني سياساته وأعماله على ما يمكنه التنبؤ به من سلوك المشاركين الآخرين في النظام . وامكانية التنبؤ في بيئة ينعدم فيها القانون أمر مستحيل .

ان الحضارة تقتضي توافر امكانية التنبؤ هذه . وهذا هو السبب الذي أدى الى انشاء المحكمة . فبإمكان الدول ، بدلا من أن تبقى دائما في حالة حرب ، أن تأتي بقضاياها الى المحكمة ، وتقوم المحكمة بالتأكد من الحقائق وتتوصل الى نتائج وتصدر حكمها . ونيكاراغوا عرضت قضيتها أمام المحكمة . وقد أتيحت للولايات المتحدة الفرصة لتدافع عن نفسها أمام المحكمة ، وهذا ما فعلته . وحكمت المحكمة بأن الولايات المتحدة قد خالفت القانون الدولي . وأمرت الولايات المتحدة بالكف عن أعمالها العدوانية ضد نيكاراغوا وبدفع تعويضات عن الأضرار التي تسببت فيها .

ولكن ذلك البلد لم يمثل لتلك الأوامر القضائية . ويواصل بدلا من ذلك تمويل جيش " الكونترا" المرتزق ضد حكومة نيكاراغوا المنتخبة بصورة شرعية . ويواصل أيضا حربه الدعائية المناهضة . ويواصل عمليات التحليق غير الشرعية فوق الأراضي النيكاراغوية ويستمر في تقديم الدعم العسكري ومعلومات الاستخبارات والمساندة الادارية لقوات " الكونترا" .

واذا لم تنصع الولايات المتحدة لأوامر محكمة العدل الدولية ، فمن أين صانع لها ؟ ربما الضمير الجماعي للمجتمع الدولي واستهجانته لذلك . وعلى أثر مناقشة مماثلة لنفس الموضوع في العام الماضي دعت الجمعية العامة في قرارها ٢١/٤١ الى الامتثال التام والفوري لحكم محكمة العدل الدولية باعتبار ذلك مسألة ملحة وتمشيًا مع الاحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة . وقد كان ذلك تعبيرا واضحا عن آراء المجتمع الدولي . وكان المأمول أن تحظى دعوته بالاحترام الواجب . ولكن هل كان الامر كذلك ؟ من الواضح أن الجواب هو لا .

ان حكومة الولايات المتحدة ، بدلا من أن تكف عن أعمالها العدوانية ضد نيكاراغوا ، كما طالبت بذلك محكمة العدل الدولية ، تواصل تلك الأعمال العدوانية . وهي تدأب لغاية اليوم على تمويل وتوجيه جيش " الكونترا" المرتزق ضد جمهورية نيكاراغوا . ومنذ اتخاذ القرار ٢١/٤١ خصص مبلغ آخر قدره ٦,٧ من ملايين الدولارات لأغراض استمرار هذا العدوان ، وقد أخبرنا ان تلك الحكومة تنوي طلب مبلغ اضافي قدره ٢٧٠ مليون دولار لنفس هذا الغرض .

ان هذا التطور في غاية الخطورة . فهو لا يتم فقط عن عدم الاكتراث بحكم محكمة العدل الدولية والآراء التي أعرب عنها المجتمع الدولي ، كما جاء في القرار ٣١/٤١ ، بل يعرض للخطر الشديد أيضا اتفاق غواتيمالا بشأن "اجراءات اقامة سلم وطيء ودائم في امريكا الوسطى" . لقد ذكر رؤساء الدول الخمس في تلك الوثيقة ، ضمن جملة أمور ، ما يلي :

"يتعين على حكومات دول أمريكا الوسطى الخمس أن تطلب الى حكومات المنطقة والى حكومات الدول الواقعة خارج المنطقة ، التي تقوم سرا أو علانية بتقديم مساعدات عسكرية أو سوقية أو مالية أو دعائية أو أفراد أو أسلحة أو ذخائر أو معدات الى القوات غير النظامية أو حركات المتمردين ، أن تكف عن تقديم هذه المساعدات ، باعتبار ان ذلك من العناصر التي لا غنى عنها لتحقيق السلم الوطيء والدائم في المنطقة" . (A/42/521 ، ص ٨)

ولذلك ، ففي ضوء الرغبة في تشجيع عملية السلم في امريكا الوسطى ، يصبح من الاوجب أن تمثل حكومة الولايات المتحدة لحكم محكمة العدل الدولية .

لقد ذكر ه . ل . ا . هارت ، الاستاذ السابق للقانون في جامعة اوكسفورد ، في مؤلفه عن فقه القانون التحليلي ، وعنوانه "مفهوم القانون" ، ان القانون لا يمكن أن يكون مجرد أوامر تدعمها التهديدات ، بحيث ينعدم القانون اذا انتفى وجود وسائل الاجبار . غير ان القانون ، كما يقول الاستاذ ، له جانب داخلي ، يشعر بهموجه الطرف المخضع في ضميره ، دون احساس بذلك أو اجبار ، بالحاجة الى الامتثال . هذا هو ما نطالب به الآن الولايات المتحدة - الامتثال . ان الرأي الذي عبر عنه المجتمع الدولي ينبغي أن يرشد الولايات المتحدة الى حيث يميل ضمير الانسانية .

ان الجمعية العامة تمثل هذا الضمير الجماعي . ومن المهم لذلك ان تعبر عن هذا الضمير بالتصويت على مشروع القرار الحالي ، الذي يدعو الولايات المتحدة الى الامتثال لهذا الحكم . وبذلك ستسهم الجمعية العامة في تعزيز عملية السلم في امريكا الوسطى . وستعطي بذلك الشرعية في العلاقات الدولية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أعطي الكلمة الآن للوفود

الراغبة في تحليل تصويتها قبل التصويت .

هل لي أن أذكر الممثلين بأنه وفقا للمقرر ٤٠١/٣٤ يحدد تحليل التصويت بمسدة

عشر دقائق وينبغي أن تقوم الوفود بذلك من مقاعدها .

السيد ميزا (السلغادور) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : في ٧

آب/اغسطس من هذا العام قام رؤساء بلدان امريكا الوسطى الخمسة ، بدافع من الرغبة

في احلال السلم لجميع شعوب امريكا الوسطى الخمسة ، بالتوقيع في غواتيمالا على وثيقة

عنوانها "اجراءات إقامة سلم وطيء ودائم في امريكا الوسطى" . في ذلك اليوم أعربت

حكومات امريكا الوسطى الخمس عن الارادة السياسية وحسن النية في الامتثال لاحكام

الاتفاق من أجل تحقيق السلم والاستقرار في المنطقة .

وبتوقيع تلك المعاهدة ، بدأت مرحلة تاريخية جديدة في العلاقات بين دول أمريكا الوسطى ، وتغير بشكل جذري المناخ السياسي الذي كانت تجري في إطاره الأحداث التي شهدتها المنطقة .

وان تنفيذ الهياكل الجديدة أدى الى توقعات كثيرة ، ليس فقط في إطار دول أمريكا الوسطى بل أيضا في السياق الأشمل ، سياق المجتمع الدولي برمته . وهذا يضع موضع الاختبار القدرة والاستعداد والرغبة والتعاون والتفاهم في داخل المنطقة اللازمة لتحقيق الهدف الضروري الذي تكافح شعوبنا من أجل تحقيقه منذ مدة طويلة ألا وهو السلم الداخلي والاقليمي .

وتمشيا مع تلك الأمنية وإدراكا بأن السلم ضروري من أجل أعمال أهداف أخرى ليست أقل أهمية مثل الرفاه الاقتصادي والاجتماعي ، قامت حكومتنا بروح توفيقية سلمية ، باتخاذ سلسلة من التدابير من أجل تحقيق الأهداف المتوخاة في اتفاقات غواتيمالا . وتحدونا رغبة صادقة في أن تؤدي عمليات التشاور والحوار والتفاوض الى الحل السياسي للمشاكل الوطنية والأزمة الاقليمية ، ذلك الحل السياسي الذي نستحقه نحن سكان أمريكا الوسطى .

ونحن على اقتناع بأن حكومات أمريكا الوسطى لديها واجب والتزام ببذل كل جهد مستطاع وطرق جميع السبل الممكنة لحل أية مشكلة قد يكون لها أثر على الأزمة الاقليمية . ويتمثل هدفنا الرئيسي في السير صوب عملية الانفراج وتجنب الاستقطاب والمواجهة اللذين ما فتئ منذ سنوات عديدة يؤذيان شعوب أمريكا الوسطى .

وفي هذا السياق ، فإننا نرحب ببزوغ امكانيات الشروع في مفاوضات جديدة تنظر في كل الخلافات الحالية بهدف إيجاد حل عادل لصالح السلم في أمريكا الوسطى .

وبالتالي ، فان وفدي ، تحاشيا لاصدار أحكام مسبقة على تلك المبادرات أو اتخاذ مواقف قد يكون من شأنها التأثير عليها ، وفي إطار روح التوفيق التي اتسمت بها اتفاقات غواتيمالا ، سيمتنع عن التصويت .

السيد ياكوبوفيتس دي زيفيد (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

ستصوت هولندا مؤيدة لمشروع القرار قيد النظر ، لأنها ترى ان احترام حكم القانون في العلاقات الدولية والتسوية السلمية للمنازعات هما في غاية الاهمية .  
ومحكمة العدل الدولية في لاهاي هي الهيئة الرئيسية للأمم المتحدة التي تقوم بالدفاع عن حكم القانون ، وتقوم بدور عظيم القيمة في تسوية المنازعات الدولية .  
ان مملكة هولندا هي من بين البلدان القليلة جدا التي اعترفت بالولاية الالزامية للمحكمة دون أية تحفظات . ورأينا هو أن كل الدول الاعضاء يجب أن تقبل هذه الولاية الالزامية .

ومشروع قرار يدعو الى الامتثال الى حكم محكمة العدل الدولية يعتبر غير كامل اذا لم يتضمن فقرة تدعو الدول الى الاعتراف بالولاية الالزامية للمحكمة . وفي هذا الصدد نلاحظ بشيء من المفارقة أن غالبية تلك البلدان التي تؤيد مشروع القرار قيد النظر لا تعترف بالولاية الالزامية للمحكمة ولا تظهر أية نية للقيام بذلك .  
ومن ثم فان تأييد تلك الدول لمشروع القرار هذا لا يبدو أنه قائم على أساس الرغبة في تعزيز احترام المحكمة ، وانما ينطلق من الرغبة في تحقيق أهداف سياسية قصيرة الاجل . ومن دواعي الاسف الشديد أن يساء استخدام محكمة العدل الدولية على هذا النحو انطلاقا من دوافع سياسية .

وفي ضوء ما ذكرته توا حول الطبيعة الحقيقية لمشروع القرار هذا ، فسان هولندا لديها تحفظات شديدة حول تكرار قرار من هذا النوع سنويا .  
ومشروع القرار لا يضيف أي عنصر جديد للوضع القائم ؛ ولا يسهم بأي شكل من الاشكال في مبادرات السلم الجارية في امريكا الوسطى .  
ومشروع القرار هو مجرد تكرار لقرار العام الماضي ٣١/٤١ ، ويمكن على المدى الطويل أن ينال من هيبة محكمة العدل الدولية .

ويحدونا وطيد الأمل أن يأخذ مقدمو مشروع القرار هذا هذه الأمور بعين الاعتبار عندما يفكرون في امكانية اتخاذ اجراء في اطار هذا البند من جدول الاعمال في دورة الجمعية العامة في العام المقبل .

السيد إنفو (الكاميرون) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نرى أنه من الأهمية بمكان أن نشرح للجمعية العامة في هذه المرحلة تفكير وفدنا فيما يتعلق بالمشاركة في تصويت يمثل هذه الخطوة . فما من شك أن الأمم المتحدة تبحث مشكلة تهدد ، للأسف ، كل ما يمثله الميثاق ، بما في ذلك العلاقات الودية والتعاون فيما بين الدول .

هناك حالة حرب غير مباشرة بين دولتين عضوين في المنظمة وهي حرب غير مستحبة فيما يتعلق بآليات وأدوات التسوية السلمية للمنازعات المنصوص عليها في ميثاق المنظمة التي ننتمي الى عضويتها جميعا .

اننا نؤيد بكل قوة مبادئ الميثاق ، وخاصة تلك التي طورت في اعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة الصادر في عام ١٩٧١ .

كما يود وفدي - كما يصير رئيس دولتي دوما - يؤكد على أن الملاذ الاخير لتسوية المنازعات بالطرق السلمية يجب أن يكمن دائما في أنظمة تسوية المنازعات التي نص عليها الميثاق ، ومنها محكمة العدل الدولية . وعندما تصدر المحكمة الدولية أو أية جهة من جهات التحكيم الرسمية أحكاما ، يتعين على جميع الدول أن تحاول الامتثال لهذه الأحكام . ونحن نلاحظ في هذه الحالة أن أحد الطرفين لم يقبل باختصاص المحكمة ، على الرغم من التزامهما بالولاية الالزامية للمحكمة .

وبالتالي فإن النص يحظى بتأييدنا الكامل من زاوية أن مشروع القرار يدعو الى احترام قرارات محكمة العدل الدولية . كما يأخذ وفدي بعين الاعتبار انه في هذه المرحلة أمكن ، عن طريق مجموعة كونتادورا ، التوصل الى اتفاق اقليمي ، وهو اتفاق يبدو أنه يحظى بتأييد الطرفين . وفي الواقع ، فإن الرئيس أورتيغا قد كرر بالأمس الاعراب عن التأييد الكامل للوثيقة كما فعل الرئيس ريغان نفس الشيء قبله .

وفي رأينا ، انه في هذه المرحلة ينبغي التركيز على كل ما من شأنه أن يساعد في التوصل الى حل لهذه المشكلة وعدم ادخال أية عناصر يمكن أن تؤدي الى الامعان في تعقيد المفاوضات . ويجدوننا الاصل أن يجد الطرفان في المفاوضات أنه بعد من غير

المستصوب تماما أي عنصر يتسبب في خسارة في الأرواح ويشكل صعوبة في النهوض بالتنمية في بلد مزقته الحرب الأهلية .

وبهذه الروح فأنني مضطر للامتناع عن التصويت . ولا ينبغي تفسير هذا الامتناع على أنه يعني أننا لا نؤيد فكرة محكمة العدل الدولية بوصفها الاداة الوحيدة الفعالة لاصدار احكام على أعمال الدول الاعضاء في منظومة الأمم المتحدة . والواقع أننا سوف نمتنع عن التصويت مبتهلين أن تؤدي المبادرات التي قد تجري في غضون أيام الى احلال السلم في نيكاراغوا وتمكين شعب ذلك البلد من حل مشاكله الاقتصادية والاجتماعية في مناخ سلمي .



الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : تبت الجمعية الآن في مشروع

القرار A/42/L.23 .

طلب اجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، الأرجنتين ،  
استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، بربادوس ، بليز ،  
بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ،  
بوركينا فاسو ، بورما ، بروندي ، بيلوروسيا (جمهورية -  
الاشتراكية السوفياتية) ، كندا ، الرأس الأخضر ، الصين ،  
كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوبا ، قبرص ،  
تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ،  
إكوادور ، إثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، الجمهورية  
الديمقراطية الألمانية ، غانا ، اليونان ، غينيا ، غينيا -  
بيساو ، هايتي ، هنغاريا ، أيسلندا ، الهند ، إندونيسيا ،  
إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، أيرلندا ، كينيا ،  
الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، ليسوتو ،  
الجمهورية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوي ، ملديف ،  
مالي ، المكسيك ، منغوليا ، موزامبيق ، نيبال ، هولندا ،  
نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، نيجيريا ، النرويج ، باكستان ،  
بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ،  
رومانيا ، سان تومي وبرينسيبي ، سيشيل ، جزر سليمان ،  
اسبانيا ، السودان ، سوازيلند ، السويد ، توغو ، ترينيداد

وتوباغو ، أوغندا ، أوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية  
 السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ،  
 الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ،  
 أوروغواي ، فانواتوا ، فنزويلا ، فييت نام ، يوغوسلافيا ،  
 زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : إسرائيل ، الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : أنتيغوا وبربودا ، البحرين ، بلجيكا ، بروني دار السلام ،  
 الكامبيرون ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، كوستاريكا ،  
 كوت ديفوار ، الجمهورية الدومينيكية ، مصر ، السلفادور ،  
 غينيا الإستوائية ، فرنسا ، غامبيا ، ألمانيا (جمهورية -  
 الاتحادية) ، غرينادا ، غواتيمالا ، هندوراس ، إيطاليا ،  
 جامايكا ، اليابان ، الأردن ، لبنان ، ليبيا ، لكسمبرغ ،  
 ماليزيا ، مالطة ، موريشيوس ، المغرب ، النيجر ، عمان ،  
 باراغواي ، البرتغال ، رواندا ، سانت كريستوفر ونيفيس ، سانت  
 لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، المملكة العربية  
 السعودية ، السنغال ، سيراليون ، الصومال ، سري لانكا ، تونس ،  
 تركيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا  
 الشمالية ، زائير .

اعتمد مشروع القرار A/42/L.23 بأغلبية ٩٤ صوتا مقابل صوتين وامتناع ٤٨ عن

التصويت (القرار ١٨/٤٣)\*

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أعطي الكلمة الآن للممثلين

الراغبين في تعليل تصويتاتهم .

السيد أندراد - دياز - دوران (غواتيمالا) (ترجمة شفوية عن

الاسبانية) : تنفيذا لتعليمات محددة تلقيتها من وزير خارجية بلادي ، امتنعنا عن  
التصويت الذي جرى الآن . الا ان غواتيمالا تود أن تحدد بوضوح تام موقفها من هذه  
المسألة الهامة . أولا ، لقد اعترفت غواتيمالا دائما بأن محكمة العدل الدولية اسمى  
جهاز قضائي دولي ، وتمسكت تمسكا كاملا بنظامها الاساسي . اننا نعتز بسلطتها فسي  
تحديد اختصاصها وبقدرتها فيما يتعلق بالقضايا التي تعرض عليها للنظر فيها . ونحن  
نحترم المحكمة وننصاع لاحكامها ما لم يتعلق الامر بقضية تؤثر على مصالحنا بشكل  
مباشر فيكون علينا أن نبدي بعض التحفظات وفقا لمقتضيات الوقت والشكل . اننا لا نشك  
في السلامة القانونية لاحكامها ونعتقد ان على المجتمع الدولي أن يؤيدها .

أما من وجهة نظر قانونية فليس لدى غواتيمالا ، في هذه القضية ، أي اعتراض  
أيا كان نوعه على الاجراءات ، وهي تحترم كما قلت الحكم الذي صدر . ومع هذا فإن  
العنصر السياسي في مشروع القرار يبرر الادلاء ببعض التعقيبات .

لقد قررنا نحن ابناء أمريكا الوسطى ، في الاجتماع الذي اطلق عليه اسم  
اسكويبولاس الثاني وعقد في مدينة غواتيمالا ، ودون تدخل خارجي ايا كان نوعه ، وعلى  
اساس ارادتنا ، وبممارسة حرة لسيادتنا الكاملة ، وبالاتفاق فيما بيننا ، ان نوقع  
يوم ٧ آب/اغسطس من هذا العام الوثيقة المعنونة "العمل من أجل سلام ثابت ودائم فسي  
أمريكا الوسطى" .

\* بعد ذلك أبلغت وفود الجمهورية العربية السورية وسورينام وغيانا  
الامانة العامة بأنها كانت تنوي التصويت مؤيدة ، وأبلغها وفد توغو انه كان ينوي  
الامتناع عن التصويت .

وتعتبر اتفاقات غواتيمالا عن اصرارنا على العمل من أجل السلم في المنطقة وعلى الحفاظ عليه . وهي تتضمن في الوقت نفسه التزام كل حكومة من حكوماتنا بتعزيز عمليات المصالحة الوطنية التي يتمكن من استعادة النظام الديمقراطي مع الضمانات الكاملة لحقوق الانسان في اطار الحرية والتعددية السياسية . وعملية امريكا الوسطى لا تزال في طريقها ، ونحن نحزز تقدما فيها بالتعاون الحازم الذي لا يقدر بثمن لمجموعة كونتادورا وفريق الدعم وبالمساعدة الهامة من الامين العام للأمم المتحدة ومنظمة الدول الامريكية .

ان امامنا الكثير الذي ينبغي القيام به ، ولكن لدينا ايماننا بالمستقبل . وبالمرونة والابداع وبشكل خاص بالالتزام التام بمبادئ القانون الدولي المقبولة عالميا والواردة في ميثاق هذه المنظمة ، وسنتقدم الى الامام ، وسنفي بالتزاماتنا وننفذها ، ومن ثم نحقق التسوية النهائية التي ستمكننا من التغلب على الازمة الاقليمية بجميع جوانبها على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

لهذه الاسباب ، وامثالا لتعليمات وزير خارجية بلادي ، امتنعنا عن التصويت . ان غواتيمالا لم ترد بشكل خاص ان تصوت على نحو يمكن تفسيره بأنه تدخل في العملية السياسية التي نلتزم جميعا بها والتي نعلق عليها هذه الهمية الكبيرة .

السيد ويجيوارداني (سري لانكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : امتنع

وفد بلادي عن التصويت ، وقرارنا بالتصرف على هذا النحو لا يؤثر اطلاقا على ايماننا بأن على الدول الاعضاء في الامم المتحدة ان تعمل وفقا للقانون الدولي الراخ كما لا يؤثر على فهمنا له وتقبلنا اياه . لقد انضمت الدول كبيرها وصغيرها الاعضاء في هذه المنظمة الى عهد دولي ، يتضمن ميثاق الامم المتحدة ، ويجب ان تنماع الى ذلك القانون . غير أن المسألة محل النظر ، كانت تتضمن عوامل اضطررتنا الى النظر اليها من منظور مختلف .

لقد أصدرت محكمة العدل الدولية فتوى بشأن قرار في موضوع معروض عليها .  
وخيار القبول أو الرفض حق تملكه الدولة العضو المعنية وفقا لحقها السيادي .  
ولا نعتقد انه من المفيد أن تكون فتوى محكمة العدل الدولية محل مناقشة . وقرار  
الالتزام بفتوى محكمة العدل الدولية ، يدخل في اختصاص الدول الاعضاء المعنية .  
ولا نريد ان نتدخل في قرارها السيادي . إلا اننا نود ان نناشد الدول الاعضاء أن تعيد  
التفكير في موقفها وتستخدم وزنها الكبير ونفوذها لتعزيز دور محكمة العدل الدولية  
عندما تتصرف بموجب سلطتها الاستشارية وتصدر آراء في اطار القانون الدولي .

السيد فيدر (لكسمبرغ) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : امتنع وفيد

لكسمبرغ عن التصويت على مشروع القرار A/42/L.23 للأسباب الآتية :

ما برحت لكسمبرغ ، من الناحية القانونية ، تلتزم التزاما راسخا بمبادئ القانون الدولي وبدور محكمة العدل الدولية ، ومع ذلك فإنها تعتقد أن الحل التفاوضي للصراع المستمر في أمريكا الوسطى ، أصبح أمرا لا غنى عنه . وفي هذا الصدد نشأت حالة جديدة تتطلب التأييد النشط من جانب جميع البلدان في الأمم المتحدة . وتعتبر خطة أرياس الأساس الحقيقي للتسوية السلمية وللمصالحة . وقد أكد الاجتماع الأخير لمنظمة الدول الأمريكية وجود رغبة جديدة في الحوار وإمكان التوصل الآن إلى حل سياسي للصراع .

لذلك يجب علينا أن نشجع على الحوار والمفاوضة وعلى التخلي عن نزاعات الماضي .

السيد غوتيبيريز (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : امتنع

وفد بلادي عن التصويت بشأن هذا الموضوع لأننا نعتقد أن محاولة التمسك بنص القرار الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعين فيها تجاهل للأحداث الأخيرة التي تجري في أمريكا الوسطى . ونحن نرى أن هذا الموضوع له جانب قانوني وآخر سياسي . ولكن الصيغة المستخدمة في مشروع القرار غامضة جدا ولا توضح بجلاء المعنى المقصود من الامتثال لحكم محكمة العدل الدولية ، وهي بعبارة أخرى لا تفرق بين الجانبين .

فالمشكلة القانونية هي ما إذا كان يجب على دولة ما أن تلتزم بحكم صادر عن محكمة دولية لا تعترف الدولة بولايتها في قضية تعتبرها المحكمة طرفا فيها رغم أن الدولة قررت صراحة أنها ليست طرفا فيها . إن هذه المشكلة تتعلق بأصل القانون الدولي باعتباره قانونا غير ملزم . إن بلدي يعترف بصريح العبارة بالطابع الإلزامي لأحكام محكمة العدل الدولية ، ولكن يوجد اليوم في الدوائر القانونية الوطنية تيار من الرأي بشأن الطبيعة النهائية لهذه الأحكام يؤيد فكرة ضرورة إجراء تغييرات

ويعترف بأن أي دولة لا تقبل هذه الولاية القانونية الملزمة إنما تتصرف في إطار حقوقها السيادية .

وقد أشار انتباه بلدي أن عددا من البلدان التي لا تقبل الولاية القضائية للمحكمة فيما يتعلق بمشكلاتها الدولية تؤيد قرار يؤكد أن محكمة العدل الدولية تستطيع أن تتصرف كمحكمة ملزمة حتى بالنسبة للدول التي لم تعترف بولاية المحكمة أو التي رفضت هذه الولاية . ويعتقد وفد بلادي أن هذه النظرية التي تستند إلى معايير مختلفة لا تتماشى مع التطور الحالي للقانون الدولي .

وتتعلق المشكلة السياسية بحقيقة نعتبرها بالغة الأهمية وهي أنه ، لكي يسود السلم فعلا أمريكا الوسطى ، لا بد من وقف التدخل أو التأييد الذي تقدمه دول تقع خارج المنطقة ، للقوى السياسية التي تعمل في المنطقة . وفي هذا الصدد فإن الاتفاق الذي أبرم في ٧ آب/أغسطس من هذا العام بين رؤساء أمريكا الوسطى والمعروف بشكل عام باتفاق اسكويبولاس الثاني يوضح بجلاء أن الكف عن تقديم هذه المساعدات عنصر لا غنى عنه لتحقيق السلم . وذكر الاتفاق ما يلي :

"يتعين على حكومات دول أمريكا الوسطى الخمس أن تطلب إلى حكومات المنطقة وإلى حكومات الدول الواقعة خارج المنطقة ، التي تقوم سرا أو علانية بتقديم مساعدات عسكرية أو سوقية أو مالية أو دعائية أو أفراد أو أسلحة أو ذخائر أو معدات إلى القوات غير النظامية أو حركات المتمردين ، أن تكف عن تقديم هذه المساعدات ، باعتبار أن ذلك من العناصر التي لا غنى عنها لتحقيق السلم الوطيد والدائم في المنطقة . " (A/42/521 ، الفقرة ٥)

لقد أصدرت حكومة بلدي ، والسيد أوسكار أرياس مانشيز رئيس الجمهورية شخصيا ، سلسلة من البيانات تؤكد على ذلك . وحتى أوجز بياني لن اقتبس من هذه البيانات ، خاصة وأن أحدها أدلى به في هذه الجمعية . وقد تصرف الرأي العام الدولي على أساس تلك النظرية وأعلنت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية قرارها بالعمل بموجب الاتفاق الذي توصل إليه رؤساء أمريكا الوسطى .

فإذا كان الهدف من القرار الحالي هو كفالة انتهاء المساعدة التي تقدمها جميع الدول الواقعة خارج المنطقة لأطراف الصراع في أمريكا الوسطى كان من الواجب ألا يشير القرار إلى دولة واحدة فقط بل أن يشمل جميع الدول التي تعمل على هذا النحو ، أو كان ينبغي أن يستخدم صيغة عامة .

وتأمل حكومة بلدي أن يتحقق الهدف من هذا القرار عن طريق الالتزام بجميع جوانب الاتفاق الذي وقعه رؤساء أمريكا الوسطى . ولكنها تعتقد أيضا أنه يجب أن ينظر إلى جميع بنود الاتفاق معا وألا يوضع بعضها في وضع أفضل من البعض الآخر . لهذه الأسباب جميعها رأى وفد بلادي أنه من الضروري أن يمتنع عن التصويت على مشروع القرار .

السيد سغوبودا (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : صوت كندا

مؤيدة للقرار المتعلق بحكم محكمة العدل الدولية بشأن قضية نيكاراغوا ، كما فعلت بالنسبة للقرار الذي اتخذته الجمعية في دورتها الحادية والأربعين . وقد أردنا بذلك أن نؤكد إيماننا بأهمية امتناع جميع الدول عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى . ونرى أن ذلك أمر ضروري في الوقت الذي نشهد فيه إحراز تقدم في خطة السلم في أمريكا الوسطى التي وقعت في غواتيمالا في ٧ آب/أغسطس الماضي . وما زلنا ندرك جيدا تعقد المسائل التي عرضت على المحكمة في هذه القضية ونلاحظ وجود أحكام معارضة . وفي تصويتنا على القرار كانت كندا مرة أخرى تسجل تأييدها الكامل للمحكمة باعتبارها أعلى هيئة قضائية في منظومة الأمم المتحدة ، وهي تحث الطرفين على التصرف في إطار روح قرار المحكمة وعلى السعي إلى حل سلمي للمسائل موضوع الصراع .

وأخيرا ، بعد أن أدلى الممثلون برأيهم الجماعي ، وإن لم يكن الإجماعي ، بشأن هذا الموضوع ، بأسلوب يماثل تماما أسلوب العام الماضي ، فإننا نتساءل عما إذا كان من الضروري أن نكرر ذلك كل عام ما لم توجد ظروف تستلزم ذلك . وبالتالي نضيف أننا نأمل ، حرصا على كفاءة العمل ، ألا يدرج هذا البند على جدول الأعمال



في المستقبل بطريقة روتينية . ومن هذه الزاوية كنا نفضل النص الوارد في القرار ٣١/٤١ الذي اتخذته الجمعية العامة في العام الماضي .

السيد تافيراس غوسمان (الجمهورية الدومينيكية) (ترجمة شفوية عن

الاسبانية) : امتنع بلدي ، الجمهورية الدومينيكية ، عن التصويت الذي أجري الآن بناء على توجيهات عليا من وزارة خارجية بلدي . ونود أن نضيف بعض نقاط التوضيح التي نعتقد أنها مفيدة .

أولا ، يود شعب بلدي أن يكرر التعبير عن التقليد الذي يوضح ويبرر موقفنا وسلوكنا هنا .

إننا في الجمهورية الدومينيكية نعرب دائما عن مؤازرتنا وتأييدنا للسلم والحرية ونحترم استقلال الشعوب الأخرى وحقوقها . اننا ما برحنا نعمل على إعلاء شأن المساواة القانونية بين الدول ونصرة حقوق الإنسان وذلك امتثالاً للالتزامات الدولية ولمبادئ تسوية المنازعات بالوسائل السلمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وحق الشعوب في تقرير المصير وعدم استخدام القوة ضد سلامة الدول الأخرى واستقلالها السياسي والتعاون الدولي وإقامة العدالة الاجتماعية الدولية . وبوصفنا دولة نعتزف بسلطة وأهمية القرارات الصادرة عن المحكمة في لاهاي ونقر بأنها أعلى هيئة قانونية في منظومة الأمم المتحدة .

لقد امتنعنا عن التصويت اليوم على أجزاء عديدة من مشروع القرار قيد النظر الآن . غير أننا نصر ومنظر نصر على وضع ثقتنا في المبادرات التي تتخذ بحسن نية في هيئات مثل مجموعة كونتادورا وفريق الدعم ونؤيد مجموعة غواتيمالا واتفاقها الهام فضلا عن الجهود التي تضطلع بها حاليا جميع تلك البلدان ، والأشخاص والمنظمات التي تعمل حقا صوب التوصل الى تسوية سلمية للمشاكل القائمة في بلادنا . وأخيرا ، آمل أن يتم إيجاد حل مناسب لهذه المشكلة ، أي حل سلمي يتم التوصل إليه عن طريق المناقشة .

السيد سان - فارد (هايتي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يود وفدي

هايتي أن يفتنم هذه الفرصة ليؤكد تقيدته الدقيق بالخطوط الإرشادية المتأصلة في ميثاق الأمم المتحدة ، ويؤكد موقفه ومفاده أن محكمة العدل الدولية تمثل الهيئة القانونية العليا في منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره . ان المفزى الأساسي من تصويتنا هو انه لا بد لنا أن نؤمن بأنه لا مفر من إيجاد الحلول السياسية التفاوضية للصراعات القائمة بين دولتين عضوين في الأمم المتحدة . ولا ينبغي القيام بشيء من شأنه أن يفضي الى التدخل في الشؤون الداخلية لتلك الدول . ونعرب عن الأمل في ان تتحلّى الدول الأطراف في هذا النزاع الدولي ، الذي هو سبب هذه المأساة الانسانية وهذه الخسائر المادية ، بالارادة المشتركة لكي تشرع بحزم ووضوح في اتباع طريق تحترم فيه روح ونص خطة أرياس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : لقد استمعنا الى المتكلم الاخير

في عملية تعليل التصويت بعد التصويت .

أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في ممارسة حقهم في الرد . أود أن أذكر الاعضاء ، انه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ ، تحدد مدة الكلمات التي تلقى ممارسة لحق الرد بعشر دقائق للمرة الاولى وخمس دقائق للمرة الثانية وتدلي بها الوفود من مقاعدها .

السيد بيدرا (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : أود أن أمارس حق الولايات المتحدة في الرد على بياني ليبيا وكوبا .

بالنسبة لليبيا ، ما كان ينبغي لممثل حكومة معروفة بإرهابها اللفظ الموجه نحو العديد من الدول الاعضاء في هذه الهيئة ، أن يعطي الولايات المتحدة محاضرة في القانون الدولي .

ان ليبيا ، تنفيذا لسياساتها القومية ، تقتل أفراد الشرطة في لندن وتشن العدوان على تشاد وتصدر الاوامر لاغتيال رعاياها في الولايات المتحدة وغيرها ، وتفجر مراكز اللهو في برلين . هل هذه هي العبر التي يتعين على المجتمع الدولي أن يتعلمها من ليبيا ؟

إن نفس البلد الذي يحاضر في الولايات المتحدة اليوم عن الفضيلة والاخلاق ما فتئ يشحن كميات هائلة من الاسلحة الى الجيش الجمهوري الايرلندي . فهل يعتبر القتل المتعمد للناس الابرياء في نهاية الاسبوع الماضي في اينيسكيلين - والعديد منهم من الاطفال - مثالا على دعم ليبيا للمبادئ الاساسية للقانون الدولي واحترامها لاهداف الامم المتحدة ؟

كذلك من المستغرب جدا أن نسمع محاضرة عن العدالة واحترام القانون من ممثل نظام كاسترو في كوبا ، وهو نظام ما برح منذ ما يربو على ٢٥ عاما يسحق الجهود التي يقوم بها شعبه لالتماس الحرية الشخصية والعدالة . لقد استولى نظام كاسترو على السلطة بالقوة ويبقى عليها الان عن طريق اشارة الرعب . ان ذلك النظام يحتجز زهاء ١٥ ٠٠٠ سجين سياسي - وهي أعلى نسبة مئوية للفرد في العالم من حيث تركيز السجناء

السياسيين . انه ضرب بصورة منتظمة رقما قياسيا للوحشية والقمع ليس له مثيل في نصف الكرة الارضية الذي نعيش فيه . وما برح يقاوم الثورة الديمقراطية التي اجتاحت معظم ارجاء امريكا اللاتينية . ان حكومة كاسترو الاستبدادية تسعى الى تكهيم افواه الذين يحتجون ضد ذلك النظام الوحشي . اما الفئة القليلة الشجاعة التي ظلت على قيد الحياة لسنوات في السجن وتمكنت من الهرب فقد رسمت صورة لمعسكرات الاعتقال والمذبحة وازدراء أبسط حقوق الانسان . ومما يحزنني ان أسمع ممثل كوبا ، ذلك المعقل من معازل الحرية والديمقراطية ، يقتبس كلمات البطل الكوبي الوطني ، خوزيه مارتى ، في حين انه يعلم علم اليقين ان نظام بلاده الشمولي الديكتاتوري الذي لا يعرف الرحمة يمثل كل ما يتناقض مع ما دافع عنه وقضى من أجله خوزيه مارتى .

ولحسن الحظ ، نقول في اللغة الاسبانية

(تكلّم بالاسبانية)

في الحقيقة ، السيد بيدرا ، كما هو متوقع ، قد استخدم "الكلمات تذروها الرياح"

وآمل ان الكلمات والاتهامات الزائفة التي وردت على لسان ممثل كوبا كاسترو سوف تذروها الرياح أيضا .

(واصل الكلمة باللغة الانكليزية)

ان نيكاراغوا ، باختيارها بلدانا مثل ليبيا وكوبا لكي تحاول تأييد موقفها ، تثبت ضعف القضية التي طرحتها أمام الجمعية العامة ،

السيد اوراماس أوليفيا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : سأتوخى

الاختصار حتى لا أساعد ممثل الولايات المتحدة على صرف الانتباه عن لب المسألة - وهي كون حكومته قد قررت عدم الامتثال لحكم محكمة العدل الدولية .

لست أدري اذا كانت الأقوال التي صدرت عن ممثل الولايات المتحدة بشأن بلدي صادرة عن سوء نية أو جهل فمن المحتمل أن يكون قد كتبها قسم التضليل الخاص بنفس الوكالات المتخصصة التي خمت بالاتهام مؤخرا بسبب تضليلها الرأي العام في الولايات المتحدة والرأي العام الدولي في قضية ليبيا ، والتي منذ سنوات قامت بخلق الظروف لتبرير الجريمة الشنيعة في خليج تونكين . ومن المخجل أن يكون هناك هذا الانحطاط في الروح وأن يحول العمى أو الصمم بين ممثل الولايات المتحدة وبين أن يدرك أن العالم كله على بينة من حيل الولايات المتحدة وان التاريخ يمسح المعاناة التي ابتليت بها شعوبنا في الأمريكتين ، وان كل ما نطلبه في هذه القضية هو العلم في امريكا الوسطى .

السيد التريكي (الجمهورية العربية الليبية) : سيدي الرئيس ، كما

يقولون الحقيقة مرة والحقيقة صعبة والحقيقة تتمثل في الأغلبية المطلقة التي أقرت المشروع الذي عرض منذ قليل وعارضته الولايات المتحدة الامريكية حامية القانون وممثلة الديمقراطية .

ان ممثل الولايات المتحدة يريد أن يلغى الانظار الى الموقف المخزي لحكومته من رفض المثل لقرارات محكمة العدل الدولية بعد أن رفضت حكومته مرارا قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة وتحدثها . بأي منطق وبأي قانون يحكي عن القانون ؟ من غزا شعب غرينادا ؟ ومن قتل الاطفال الفلسطينيين ؟ ومن يحتقر السود في الولايات المتحدة الامريكية ؟ ومن قتل الهندي ؟ ومن قتل لومومبا ؟ أليست الولايات المتحدة الامريكية ، ووكالة المخابرات المركزية الامريكية .

فلنفرض جدلا ان ما ذكره السيد الممثل الامريكي عن ليبيا وكوبا حقيقة ، فلنكن نحن ارهابيين ، ولتكن الولايات المتحدة تقبل أن تلجأ الى محكمة العدل الدولية وتقبل بحكم المحكمة . نريد منه أن يعلن هنا انه يقبل بقرارات محكمة العدل الدولية . نحن نتحداه رسميا أمامكم أن يقبل اللجوء مع ليبيا لمحكمة العدل الدولية بشأن الادعاءات الامريكية . وأنا اتحداه أمامكم . اتحداه وأقول له فليعلن هنا انه على استعداد أن يذهب الى محكمة العدل الدولية لاثبات ادعاءاته ضد ليبيا . ولكنني أستطيع أن أقول أنه لن يفعل لأنه لا يلتزم ، بل ويحتقر ، قرارات محكمة العدل الدولية . انه يريد أن يكون كممثل الشرطي الأبله الذي لا يعبأ إلا بأن يقتل أو يسفك دماء الأبرياء في كل مكان : فييت نام ، لبنان ، أي منطقة من مناطق العالم ، ليبيا لم تخل من قتل وتشريد الشعوب مباشرة أو بواسطة العملاء .

نحن الآن أمام قرار محكمة العدل الدولية . فليقبل ممثل الولايات المتحدة الامريكية المثل للقانون الدولي . لقد انتخبنا أمم عضوا امريكيًا ولا يوجد عضو ليبي أو كوبي ، فليقبل أن يذهب معنا الى محكمة العدل الدولية .

ان ما تم منذ قليل هو إدانة لسياسة الولايات المتحدة الامريكية وارهاب الولايات المتحدة الامريكية .

السيد بيدرا (الولايات المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

أعتقد انه لا يمكن لأي شخص جاد أن يصدق الأقوال التي أدلى بها ممثل كوبا كاسترو . ويعرف الجميع أنه لو سمح لشعب كوبا بحرية مغادرة البلاد لذهبت الغالبية الساحقة من سكانها الى ذلك المجتمع الامبريالي الرأسمالي البورجوازي المسمى الولايات المتحدة ولا يحتاج الناس في كوبا الى بطاقات اقتراع فهم يصوتون بأقدامهم .

أرفض أيضا كل الاتهامات السخيفة الزائفة التي أطلقها ممثل ليبيا . دعوني أقول فقط ان المئات من الرجال والنساء والاطفال الذين قتلوا وشوهوا من جراء قنابل الارهاب في العالم هم أفضل دليل على الرعب الذي يحرض عليه ويرعاه ويموله نظام القذافي .

السيد اوراماس أوليفا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أعتذر لزملائي اذ أتكلم مرة أخرى ردا على ممثل الولايات المتحدة . أعرف ان الولايات المتحدة لا يروق لها أن يقال الحق في هذه القاعة كما فعل الكثير من الوفود اليوم هنا .

أود فقط أن يتذكر ممثل الولايات المتحدة أن دماء القتلى في ناميبيا وأنغولا وفلسطين ونيكاراغوا والمناطق الأخرى من العالم هي أفضل دليل على ما قلناه هنا عن موقف وملوك حكومته .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : بهذا ننتهي من نظر البند ٣٠ من

جدول الاعمال .

قبل أن نتناول البند ٨ من جدول الاعمال سأعلق الجلسة لاجراء مشاورات .

علقت الجلسة الساعة ١٦/٥٠ واستؤنفت الساعة ١٧/٤٠

البند ٨ من جدول الاعمال (تابع)

اقرار جدول الاعمال وتنظيم الاعمال

(١) التقرير الاول لمكتب الجمعية العامة (A/42/250)

(ب) تعديل (A/42/L.18)

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : ستولي الجمعية العامة اهتمامها

الآن للغفرتين ٢٦ و ٤٠ من التقرير الاول لمكتب الجمعية العامة (A/42/250) .  
لعل أعضاء الجمعية العامة يتذكرون أنه معروض عليها أيضا تعديل مقدم من  
وفد الكامبيرون (A/42/L.18) .

ولعل الوفود تتذكر أيضا أن ممثل زامبيا اقترح ، في إطار أحكام المادة ٧٤  
من النظام الداخلي ، عدم اتخاذ أي اجراء في الوقت الراهن بشأن توصية مكتب الجمعية  
العامة بادراج البند على جدول الاعمال ، وكذلك بشأن التعديل الوارد في الوثيقة  
A/42/L.18 .

وتنص المادة ٧٤ على ما يلي :

"لاي ممثل ، أثناء مناقشة أي مسألة أن يقترح تأجيل مناقشة البند  
قيد البحث . ويجوز لممثلين اثنين ، بالاضافة الى مقدم الاقتراح ، أن يتكلما  
في تأييد الاقتراح ولممثلين اثنين أن يتكلما في معارضته ، ثم يطرح الاقتراح  
فورا للتصويت" .

اعطي الكلمة الآن لممثل تشاد في نقطة نظام .

السيد أدوم (تشاد) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : عندما أيد وفد

بلدي في ١٨ أيلول/سبتمبر من هذا العام اقتراح ممثل الكامبيرون ، شقيقي السفير بول  
انغو ، كان الشاغل الرئيسي للجمعية العامة في ذلك الوقت هو تجنب الخوض في مناقشة  
عقيمة بشأن عنوان البند الذي كانت تشاد قد طلبت ادراجه على جدول أعمال الدورة  
الحالية . ولا أكاد أحتاج الى التذكير بأن مكتب الجمعية العامة قد أوصى بأغلبية  
الاصوات بادراج هذا البند على جدول الاعمال ، وبأن ثمة مبدء يحظى باحترام الجميع



يتمثل في أنه يحق لدولة ذات سيادة ، عضو في منظمنا ، أن تطلب ادراج بند ما على جدول أعمال الجمعية العامة .

وطلب تشاد يستند الى ذلك المبدأ وتدفع اليه الرغبة الثابتة لحكومة بلدي في البحث عن السبل والوسائل الكفيلة بايجاد تسوية سلمية للنزاع الدولي بينها وبين ليبيا ، لاننا نعاني منذ ما يزيد عن عقد من الزمان من العدوان والاحتلال الليبيين . وقد أحيطت الجمعية العامة علما بهما بصورة منتظمة وكاملة . وكان من الممكن تغليب حالة تشاد كبلد يعاني من الاحتلال والعدوان على روح التوفيق لديه ولكننا ، تمشيا مع تلك الروح ورغبة في التفاوض ، وافقنا على اجراء مشاورات وعلى كل العناوين التي اقترحها ممثلا الكامبيرون ومدغشقر - والاخير بوصفه رئيس المجموعة الافريقية لشهر تشرين الاول/اكتوبر .

وعلاوة على ذلك قدمتم أنتم سيدي الرئيس اقتراحا لتيسير المشاورات التي بدأ الجمود يطرأ عليها ، وعلى الرغم من أن اقتراحكم ربط بحث المسألة بالمبادرات الحالية للجنة المختصة التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية ، فقد قبلته تشاد تمسكا أيضا بروح التوفيق . ولكن يجب أن نلاحظ أن الطرف الآخر ، وأعني الوفد الليبي ، قد مارس لعبة غير نزيهة تتمثل في النسف الحثير للمشاورات ، وكان من الواضح أنه يحاول عرقلة أي تقدم جاري تحقيقه بل لقد ذهب الى مدى أبعد بهدف الاستفادة من المهلة التي تتيحها المشاورات من أجل اسقاط الاقتراح التشادي . ولا يدهشنا مطلقا أن يأتي ذلك من جانب ممثلي طرابلس . وازاء هذا الجهد التعويقي وهذه العرقلة المتعمدة التي نشهدها حاليا ، فإن وفد بلدي الآن —

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : اعتذر عن مقاطعة ممثل تشاد لكن

ممثل ليبيا طلب الكلام في نقطة نظام .

السيد التريكي (الجمهورية العربية الليبية) : السيد الرئيس ،

أرجو أن تلفت نظر المتحدث الى أنه أخذ نقطة نظام وليس لمناقشة الموضوع أو التحدث بهذه اللغة التي لم نألفها في هذا المجلس الموقر والتي ربما كان يستعملها في جهات أخرى

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : أرجو من ممثل تشاد أن يضع في

اعتباره ما قيل توا وأن يواصل إبداء ملاحظاته .

السيد أدوم (تشاد) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لم أكن أنوي مطلقا

الدخول في جوهر المسألة . فكل ما أودّه هو عرض بعض المعلومات الإضافية التي يمكن أن تستنير بها هذه الجمعية العامة .

إذن ، إزاء ما رأيناه من محاولة متعمدة لعرقلة المسألة ، اضطررنا إلى أن نطلب من الجمعية العامة أن تثبت في العنوان الجديد الذي اقترحه ممثل الكاميرون والذي نوافق عليه موافقة تامة .

وعلاوة على ذلك فإن حكومة جمهورية تشاد ، حرما منها أيضا على التوفيق واستجابة منها للنداء الذي وجهه الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية واحتراما منها للجدول الزمني للجنة المخصصة التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية ، طلبت إدراج البند وارجاء المناقشة بشأن جوهر المسألة إلى أن تتوصل اللجنة المخصصة للصراع التشادي الليبي التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية إلى استنتاجاتها في إطار الجدول الزمني الذي وضع في لوساكا . وهذا دليل على روح الانفتاح والتوفيق التي تتحلّى بها حكومة تشاد .

لذا نود أن تتخذ الجمعية العامة قرارها على ضوء هذه الايضاحات الجديدة المتعلقة بادرارج البند ١٤٠ على جدول أعمال الدورة الحالية .

وستجنب الوفود المشاركة في الدورة الحالية ، بتأييدها ادرارج هذا البند ، ايجاد سابقة خطيرة تتمثل في حرمان احدى الدول من حق مقرر لها بمقتضى الميثاق . وعلاوة على ذلك ، فإن الاستجابة لطلب تشاد ستعني أننا نعتزف بهذا الانتهاك الخطير للشرعية المتمثل في استخدام دول مستقلة للقوة ضد دولة أخرى ، لأن ما نحن بصدده هو في الحقيقة الاحتلال العسكري الليبي لتشاد .

ويعتقد الوفد التشادي اعتقادا راسخا بأن الحق والاخلاق ستسود على الابتزاز وفرض الامر الواقع اللذين تسعى ليبيا الى فرضهما على هذه الجمعية العامة ، لأن المسألة لا تتعلق بحق تشاد بوصفها دولة عضو فحسب بل تتعلق أيضا بتطبيق المادة ٢٥ من الميثاق .

إنها أيضا مسألة السلامة الإقليمية لاية دولة مستقلة . واذا ما أنكر على تشاد - كما يقترح بعض الوفود وخاصة وفدي زامبيا وليبيا - الحق في ادراج بند على جدول أعمال الجمعية العامة ، سيكون ذلك بمثابة اعتراف ضمني ليس فقط لليبيا بل لاية دولة توسعية أخرى ، بأن يكون لها الحق - ذلك الحق الذي يمثل انتهاكا خطيرا للميثاق - في أن تقوم دون رادع بأعمال العدوان والاحتلال ضد أية دولة أخرى ، بل وبضم أراضيها .

ويعتقد وفد تشاد اعتقادا راسخا أن الجمعية العامة لن تقبل تحمّل تبعة هذه المسؤولية الجسيمة ، وما أود قوله بايجاز هو أن هذه النقطة نقطة أساسية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : معذرة ، لقد طلب ممثل ليبيا أن يتكلم في نقطة نظامية . وأعطيه الكلمة .

السيد التريكي (الجمهورية العربية الليبية) : أود منكم سيادة الرئيس لغت نظر المتحدث ، الى أنه أخذ نقطة نظام ، ولكنه تعدّاها الى الدخول في صلب موضوع المناقشة . ونرجو أن يلغت نظر المتحدث الى النظام الذي يبدو أنه يفتقر اليه .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : والآن أعطي الكلمة لممثل زائير الذي طلب أن يتكلم في نقطة نظامية .

السيد باغبيني اديتو نزينفيا (زائير) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يشير وفد بلادي - في الحقيقة - نقطة نظامية لاننا لا نستطيع أن ننتقل من نقاط نظام الى نقاط عدم نظام ، لكنني أعتقد أنه يتعين علينا استخدام النقاط النظامية لاحترام النظام في الجمعية وكذلك لتمكين الوفود من تفسير مواقفها بشأن الامر الهام المطروح علينا .

منذ شهرين ، أوصى المكتب الجمعية بادراج هذا البند على جدول الاعمال . وقد قدمت هذه التوصية بعد أن قام شتى أعضاء المكتب بالتصويت عليها .

وبناء على ذلك ، يود وفد بلادي أن تبدأ أولا - سيادة الرئيس - بطرح توصية المكتب تلك على الجمعية نظرا لان المشاورات التي تعين اجراءها ، بشأن عنوان البند قيد المناقشة ، لا بشأن ادراجه على جدول الاعمال ، لم تكلل بالنجاح .

كما يود وفد بلادي أيضا أن يؤيد تأييدا راسخا الطلب المقدم من ممثل تشاد بادراج هذا البند ، ومن أجل إيلاء الاحترام الواجب للرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية ، لابد من ارجاء هذه المناقشة انتظارا لنتيجة الجهود التي يبذلها الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية ورئيس اللجنة المختصة لبحث هذا الصراع .

وفي ظل هذه الظروف ، وعلى أساس المادتين ٢٣ و ٢٥ من الميثاق ، يود وفد بلادي أن يعرف ما اذا كانت دولة عضو تستطيع أن تمنع دولة أخرى عضوا من ادراج بند على جدول الاعمال وفقا لهاتين المادتين . وانني لا أعتقد أن هذه هي نية زميلنا ممثل زامبيا ، لأن هذا من شأنه أن يشكل سابقة سيئة خطيرة ، إذا لم تتح الفرصة لدولة وقعت ضحية لعدوان دولة أخرى للإعراب عن آرائها أمام الجمعية ، لمجرد أن المعتدي يرفض ببساطة ادراج البند على جدول الاعمال .

لذلك ، أود منكم - سيادة الرئيس - أولا ، أن تتناول مرة أخرى - على أساس اجرائي بوجه عام - التوصية التي قدمت أساسا من جانب المكتب ، والتوصية التي كان يجب أن تجرى المشاورات على أساسها ، وانني أتذكر بوضوح تام أن المشاورات التي أجريت في هذه القاعة في ١٨ أيلول/سبتمبر الماضي ، لم تكن بشأن ادراج البند على جدول الاعمال ، بل كانت حول عنوانه .

هل يمكن لاية دولة عضو أن تحرم دولة أخرى عضوا من الحق في ادراج بند ما على جدول الاعمال ؟ هذا هو السؤال الأول الذي أتوجه به الى كل زملائي الذين تكلموا في نقاط نظامية .

إن النداء الذي تقدم به الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية يتصل بالجهود الجارية حاليا في اللجنة المختصة التابعة لتلك المنظمة ، وهو النداء الذي استجاب له ممثل تشاد ، الذي طلب ارجاء مناقشة البند في ضوء الجهود التي تبذل الآن . وتبعاً لذلك ، علينا - أولا وقبل كل شيء - أن نبت ببساطة وعلى نحو قاطع في توصية المكتب بشأن ادراج هذا البند على جدول أعمال الجمعية العامة ، نظرا لأن هذا الامر ظل معلقا على مر شهرين .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : لقد طلب ممثل زامبيا الكلمة

حول نقطة نظامية ، وأعطيه الكلمة الآن .

السيد زوزي (زامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد طلبت

الكلمة كي أتكلم حول نقطتين : الأولى ، الادلاء ببيان موجز بشأن الاشاعة التي سرت صباح اليوم ، بأن رئيس منظمة الوحدة الافريقية قد أرسل إليّ - بصفتي ممثلاً عنه - تعليمات تقضي بتغيير عبارات الاقتراح الذي قدمه وفد بلادي الى الجمعية يوم الجمعة الماضي . وقد تحرّيت هذا الأمر ولم أجد لهذه الاشاعة أساساً من الصحة .

أما النقطة الثانية ، فهي لتكرار جوهر الاقتراح ، أي ارجاء البت في توصية المكتب لحين النظر في تقرير اللجنة المختصة التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية بواسطة اللجنة الخاصة التابعة لذات المنظمة . وكنت أعتقد أنني كنت واضحاً تمام الوضوح يوم الجمعة . واسمحوا لي أن أكرر ثانية أنه ليس في نية رئيس منظمة الوحدة الافريقية - الذي أتكلم نيابة عنه - اطلاقاً ، عرقلة حق أية دولة عضو في ادراج القضية ، بل وان أمكن مناقشتها في الأمم المتحدة .

ولقد شرحت السبب في مطالبته بهذا الطلب . وقد أشار شقيقي ممثل الكاميرون في تعليقه للتصويت هذا المساء بعض النقاط الهامة ، وهي النقاط التي ركزت عليها عند تقديمي لهذا الاقتراح إذ ذكر ذلك المندوب - وهو صديقي الحميم - في تعليقه للتصويت بشأن نيكاراغوا ، أن وفد بلاده يعتقد أن الترتيب الاقليمي قد أتي ثماره عن طريق مجموعة كونتادورا ، التي يبدو أنها حظيت بتأييد الطرفين على حد سواء ، وأنه في هذه المرحلة يجب التركيز على كل ما من شأنه أن يساعد على إيجاد حل للمشكلة . ويجب أن أشكره على بيانه ، لأن هذا على وجه التحديد ، هو ما نحاول القيام به هنا . وعلى ما أعتقد أن مؤتمر القمة سيعقد في نهاية هذا الشهر . وم ثم فإننا سنعرف في ذلك الوقت النتيجة التي تم التوصل اليها في اللجنة المختصة ، وقد تقرر آنذاك الإجراء الذي يجب أن يتخذ .

واسمحوا لي أن أكرر أنني لا أنتمي إلى المعسكر الذي يحاول العرقلة أو إساءة تفسير النداء الذي تقدم به رئيس منظمة الوحدة الأفريقية ، أي الوقوف في طريق حق أية دولة عضو في إدراج القضية ، وأن أمكن مناقشتها ، لأننا نعتز بهذا الحق ونؤازره .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أعطي الكلمة الآن لممثل

الكاميرون في نقطة نظام .

السيد انغو (الكاميرون) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ليس في

نيتي أن استخدم الحق في التحدث في نقطة نظام لشرح وجهات نظري . وكل ما أريده هو أن أصحح انطبعا تولد لدى أخي الطيب ، الذي أتشاطر وإياه زمالة عظيمة في قضية مشتركة للدفاع عن القيم الافريقية ، جعله لا يرى ملاحظاتي التي أبديتها اليوم في سياقها الصحيح .

فبالنسبة للحالة في نيكاراغوا ، سلمنا بأنه تم التوصل الى اتفاق ، ومادام

هناك اتفاق من حيث الجوهر فإنه ينبغي متابعتها حتى النهاية .

إن مشروع القرار الذي ننظره اليوم لا يلتمس إدراج بند بشأن نيكاراغوا على

جدول الأعمال . إنه يلتمس فقط اتخاذ خطوات معينة لتنفيذ قرار أصدرته محكمة العدل الدولية وهو اتفاق توصلت اليه المحكمة وتوصلت اليه مجموعة كونتادورا . وهكذا فإن الموقف لا يشبه الموقف الذي نحن فيه هنا ، ولا أريد أن أسترسل في النقاش ، ولكنني أريد فقط أن أجري هذا التصويب البسيط .

وانني أعذر لأخي إذا كنت لا أتكلم اللغة الانكليزية بوضوح كاف لكي يفهمني .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أعطي الكلمة الآن لممثل تشاد .

السيد أدوم (تشاد) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : كنت على وشك أن

انتهي من بياني عندما قوطعت . ولكن ما كنت أعترزم قوله قاله للتو ببلاغة عظيمة أخي ممثل زائير .

أود أيضا أن أبدي أي لبس هنا . فقد أشير الى مؤتمر القمة الافريقية الذي

سينعقد في نهاية هذا الشهر . سيتناول المؤتمر قضايا اقتصادية . وقد عهد بمسألة

تشاد وليبيا الى لجنة مخصصة . ولذلك ، فإنني أتساءل الى أي مدى يمكن لمؤتمر

اقتصادي أن يتناول هذا البند غير المدرج على جدول أعماله . هناك لجنة مخصصة

لدراسة المسألة وقد وضعت جدولا زمنيا ، وفي نفس الوقت جرت مؤخرا ، بناء على طلب

رئيس منظمة الوحدة الافريقية بالإنابة ، اتصالات عديدة بين عوامم بلداننا . وقد

استمع رئيس دولتنا هذا الصباح الى نظرائه الافارقة وأعطانا صباح اليوم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : فهمت أن ممثل مدغشقر أشار نقطة

نظام . إلا أنه يبدو أن المعلومات غير صحيحة وأدعو الآن ممثل تشاد أن يواصل بيانه ،  
أخذاً في الحسبان أننا لسنا منخرطين في مناقشة عامة بشأن هذه المسألة .

السيد أدوم (تشاد) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إنني بكل تأكيد

لا اعتزم بدء مناقشة عامة هنا . وإن ما أريد قوله هو أن تشاد تكن كل احترام  
لمبادرات منظمة الوحدة الأفريقية . إن تشاد ، وهي من أعضاء المنظمة المؤسسين ، تشق  
بالمنظمة كل الثقة . وأن هذا هو السبب الذي حدا بجمهورية تشاد ، بعد أن اتمت بعدة  
رؤساء دول أفريقية ، على أن تطلب ببساطة إدراج البند على جدول الأعمال - وهو أمر  
متفق على أنه حق لجميع الدول الأعضاء ، وأننا نوافق على تأجيل النظر في البند إلى  
أن تنتهي اللجنة المختصة التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية من تنفيذ برنامجها الذي  
اتفق عليه في لوساكا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : دعوني فقط أوضح الموقف الذي

نجد أنفسنا فيه . ففي الجلسة التي عقدت في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ، قدم ممثل  
زامبيا اقتراحاً بموجب المادة ٧٤ ، طالباً فيه عدم اتخاذ قرار بشأن التوصية بإدراج  
بند على جدول الأعمال وبشأن تعديل قدم على الوثيقة A/42/L.18 . إن المادة ٧٤ من  
النظام الداخلي تنص على ما يأتي :

"الذي ممثل ، أثناء مناقشة أية مسألة ، أن يقترح تأجيل مناقشة البند  
قيد البحث . ويجوز لممثلين اثنين ، بالإضافة إلى مُقَدِّم الاقتراح ، أن  
يتكلما في تأييد الاقتراح ولممثلين اثنين أن يتكلما في معارضته ، ثم يُطرح  
الاقتراح فوراً للتصويت" .

إنني أدعو الجمعية ألا تدخل في نقاش إجرائي مكشوف ، بل أن تمتثل بدلاً من ذلك  
لاحكام المادة ٧٤ ، التي ينبغي لنا أن نواصل عملنا وفقاً لها .

إننا نقاطع باستمرار أعمال الجمعية ونشار نقاط النظام . ولا سبيل أمامي إلا  
أن أعطي الكلمة للممثلين الذين يثيرون نقاط نظام . إلا أن هذا ببساطة سيطيّل  
الاجتماعات ولن يؤدي إلى اتخاذ قرار . ولذلك فإنني أناشد جميع الممثلين أن يمكننا



من التوصل الى قرار من نوع ما ، وإلا فإنه سيتعين علينا تعليق الجلسة مرة ثانية لإجراء مشاورات ، لأنني لا أرى أي حل آخر ممكن .  
إنني أطلب أخذ هذا الأمر بعين الاعتبار .  
أعطي الكلمة لممثل الكامبيرون في نقطة نظام .

السيد إنغو (الكامبيرون) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مرة أخرى ،  
إنني لا أود أن أقطع أعمال الجمعية ، ولكن ليتسنى للوفود معرفة ما الذي ستصوت عليه ، أعتقد أنه ينبغي لنا أن نعرف بوضوح ما قاله ممثل زامبيا . ويبدو أن البيان الذي ألقته يا سيادة الرئيس للتوضيح بالقدر الذي تناوله البيان ولكنه لا يشمل على ما يبدو على الملاحظات التي أبداهها أخي بعد ظهر هذا اليوم والتي توضح بعض الشيء ما يدور في ذهنه بخصوص الوقت الذي يجب أن ينقضي قبل بحث هذه القضية . وليس من الواضح تماما لو قد بلدي في هذه المرحلة ما اذا كان الاقتراح قد قدم بموجب ما قلته أنت يا سيادة الرئيس ، أم بموجب ما قاله ممثل زامبيا ، الذي يعطينا فكرة الى متى سيرجأ هذا الأمر .

والواقع ، أن استخدام كلمة "إرجاء" قد لا يكون مناسباً جداً بمقتضى المادة .  
وأعتقد أنه تعليق للمناقشة حتى تاريخ معين ، وهو ما تلتطف وأشار اليه . وإذا كان الأمر كذلك يا سيادة الرئيس ، فما عليك إلا أن تومئ لتقول "أجل إن تفسيري صحيح" .  
وإذا لم يكن الأمر كذلك ، فإنني أطلب أن يتكرم أخي ويكرر لنا ما عناه حقا .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : أعطي الكلمة الآن لممثل زائير  
في كلمة نظام .

السيد باغبيني أديتو نزينغيا (زائير) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) :  
يوود وفد بلدي أن يعرف فقط ما اذا كان بوسع الجمعية أن تعلق مناقشة بند لم يـُـدرج بعد على جدول الأعمال . إن البند لم يدرج على جدول الأعمال بعد ولا بد من إدراجه أولا لتتسنى مناقشته . إن استناد هذا الطلب الى المادة ٧٤ استناد غير صحيح .  
فالمادة ٧١ تقول :

"لاي ممثل أن يُشير نقطة نظامية أثناء مناقشة أية مسألة . ويبت  
الرئيس في هذه النقطة النظامية فوراً ، وفقاً لاحكام النظام الداخلي" .  
ونود أن نشير نقطة نظام وفقاً للمادة ٧١ . كما أن المادة ٤٠ تنص على :  
"ينظر المكتب ، في بداية كل دورة ، في جدول الاعمال المؤقت مع  
القائمة التكميلية ، ويقدم الى الجمعية العامة ، بشأن كل بند مقترح ،  
توصيته إما بإدراجه في جدول الاعمال ، أو برفض طلب ادراجه ، أو بإدراجه في  
جدول الاعمال المؤقت لدورة مقبلة" .

إنني لن أتناول الجزء الثاني من هذه المادة ، لأن المادة ٤٠ هي التي تنطبق الآن ، حيث أن مكتب الجمعية العامة أوصى بإدراج البند على جدول الأعمال . وإذا كان لابد من اتخاذ قرار من جانب الجمعية فينبغي أن يتخذ هذا القرار بما يتمشى مع المادة ٤٠ وليس وفقا للمادة ٧٤ ، لأن البند ليس مدرجا على جدول الأعمال لتجري مناقشته أو النظر فيه في الجلسات العامة .

الرئيس : (ترجمة شفوية عن الروسية) : لقد طلب ممثل مدغشقر التكلم بشأن نقطة نظامية .

السيد رابيتافيكيا (مدغشقر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إنني سأشير نقطة نظامية حقيقية . ومع تقديم وافر الاحترام لكم سيدي الرئيس ، هل يمكن أن أسألكم متى يمكنني التكلم بموجب المادة ٧٤ من النظام الداخلي ؟

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : مرة أخرى سأقرأ عليكم المادة ٧٤ :

"لاي ممثل ، أثناء مناقشة أية مسألة ، أن يقترح تأجيل مناقشة البند قيد البحث . ويجوز لممثلين اثنين بالإضافة الى مقدم الاقتراح ، أن يتكلما في تأييد الاقتراح ولممثلين اثنين أن يتكلما في معارضته ، ثم يطرح الاقتراح فورا للتصويت" .

وعليه ، أعتقد أن كل شيء واضح تماما بموجب هذه المادة وينبغي أن نمضي فسي عملنا وفقا لها . إنني أقترح إنهاء هذه المناقشة الاجرائية وأن نمضي في العمل وفقا لتلك المادة .

ومن أجل الإجابة على السؤال الذي طرحه ممثل مدغشقر ، يتعين أن تتاح لسي الفرصة لإدارة الجلسة دون مقاطعة . إلا أن ما يحدث هو المقاطعة المستمرة وطلب التكلم بشأن نقاط نظامية . وبهذه الطريقة لن نتوصل الى أي قرار . أعطي الكلمة لممثل الكامبيرون بشأن نقطة نظامية .

السيد إنغو (الكاميرون) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : عفوا سيدي

الرئيس ، إلّا أنني مع إيلاء الاحترام اللازم أشير الى أن ترسيخ لائحة النظام الداخلي يستهدف على نحو خاص استرعاء الانتباه الى الانحراف عن القواعد التي وضعت بالفعل . إن أي ممثل يشير نقطة نظامية كي يمكن للرئيس أن يبت في هذه النقطة النظامية . واعتقد أنه في بعض الحالات طلب أحد المتكلمين الكلمة وأعطيته إياها على الوجه الصحيح . إلّا أن وفد بلدي طرح سؤالاً كنقطة نظامية ، وهو أنه ينبغي أن نعرف بالتحديد مضمون القضية المطروحة . ومع إيلاء وافر الاحترام ، أرجو أن يتم البت في هذا ، وأن يقدم رد ما لأن وفد بلدي ووفودا كثيرة أخرى هنا قد تصوت على شيء لا تدري أمره بوضوح . وسيتعين علينا بعدئذ أن نواجه حكوماتنا إذا ما كان تفسيرنا لما نصوت لصالحه أو ضده مختلفاً عن النوايا التي ينطوي عليها الاقتراح . لذا ، هل لسي أن أناشدكم سيدي الرئيس مع إيلاء وافر الاحترام أن تطعنوا حين تشار نقطة نظامية ، فإما أن تكون هناك نقاط نظامية وإما أن تصدروا قرارات على نحو ملائم فيما يشار من النقاط النظامية ، إما بالبت بأنه لا توجد نقطة نظامية ، وإما - إذا كانت هناك نقطة نظامية حقاً ، باتخاذ القرار الملائم ، لأن هذا في حقيقة الأمر يسهل عملنا .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : أعطي الكلمة لممثل مدغشقر بشأن

نقطة نظامية .

السيد رابيتافيك (مدغشقر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لديّ نقطة

نظامية أخرى لعلها لا تقل صحة هذه المرة عن النقطة النظامية الأولى التي أشرت بها منذ لحظة . طالما أن عدداً من الأسئلة قد أثير بشأن صفة المادة ٤٠ بالمقارنة بالمادة ٧٤ ، ثم بشأن مناقشة بند ليس مدرجاً على جدول الأعمال ، ثم بشأن نطاق المادة ٧٤ ، فإن وفد بلدي يطلب رسمياً أن يعطينا المستشار القانوني رأياً فيما يتعلق بالأسئلة التي أشرت للتو .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : لقد طلب ممثل النرويج التكرم

بشأن نقطة نظامية . وأعطيه الكلمة .

السيد فرالسن (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود فقط أن

أضم صوتي الى صوت صديقي ممثل الكامبيرون .

إننا نستطيع طبعاً أن نواصل عملنا على أساس المادة ٧٤ ، إلاّ إنني أعتقد أنه من الضروري بالنسبة لنا أن نعرف ما الذي سنبث بشأنه بالفعل . وكما قال السفير إنغو آنفاً ، فقد قدم زميلنا ممثل زامبيا إيضاحاً . وفي رأيي أن المسألة غاية في البساطة . إنني أناشدكم سيدي الرئيس توضيح هذا الأمر حتى نتمكن من مواصلة عملنا . إن الذي فهمته - وأرجو منكم أن تؤكدوا هذا - بأن تفعلوا أنتم ذلك أو ربما يمكن لطرف آخر أن يساعدونا في هذا المدد - هو أننا سترجع النظر في توصيات مكتب الجمعية العامة ذات الملة حتى نهاية هذا الشهر . ذلك ما أفهمه مما قاله زميلي ممثل زامبيا منذ لحظة . وإنني أرجو منكم التفضل بالبت في هذا أو أن تسألوا جهة أخرى ما إذا كان هذا هو الفهم الصحيح ، ومن ثم ربما نستطيع عندئذ المضي في عملنا والانتهاء من هذه المسألة .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم

التالي بشأن نقطة نظامية أود أن أقدم التفسير التالي . قدم ممثل زامبيا اقتراحاً بالآخذ أي إجراء في الوقت الراهن بشأن التوصية بإدراج البند في جدول الأعمال . وكذلك بشأن التعديل المعمم في الوثيقة A/42/L.18 . ولاي وفد أن يشير هذه المسألة في أي وقت ، وعندئذ ستبت الجمعية في الأمر . ووفقاً لاحكام المادة ٧٤ لا يوجد حد زمني مغروض حتى الآن .

أعطي الكلمة لممثل غانا بشأن نقطة نظامية .

السيد غبيهو (غانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : برغم أنني أتكلم

في نقطة نظامية ، فإنني أود أن أعتذر لزملائي إذ اتخذ هذا السبيل الاجرائي لتحقيق هدفي .

أظن يسيادة الرئيس أن وقت الجلسة ينبغي بالنسبة لنا جميعا . وبكل الاحترام أشير الى أن المطلوب عند هذه النقطة هو أن تصدر حكمك بحيث ننهي هذه المسألة قريبا .

في ختام مناقشتنا يوم الجمعة الماضي ، طرح اقتراح في إطار المادة ٧٤ التي تنص على أنه بعد تقديم اقتراح يجوز أن يتكلم وفدان بالتأييد ووفدان بالمعارضة ومن ثم تطرح المسألة مباشرة للتمويت .

وفي أعقاب تقديم الاقتراح المذكور ، قدم اقتراح آخر برفع الجلسة لأن الوفود منهكة . وقد استرحنا وعدنا منتعشين وأصبح مطلوبا منك الاستمرار بموجب المادة ٧٤ . وإذا حدث لسبب أو لآخر أن أشار وفد نقطة نظامية لكي يطرح عليك اقتراحا يتعلق بالاجراء الواجب اتخاذه ، فإن القواعد تقتضي أن تقوم بالبت على الفور فيما إذا كانت هذه النقطة النظامية نظامية فعلا . فإذا لم تكن كذلك فإن ما تقضي به المادة ٧٤ يلزم تطبيقه فورا . وإذا قضيت أنت بما يخالف ذلك ، فإن حكمك هو الذي يسري . وإنني أناشدك ياسيدي أن تصدر حكما في المسألة كي ننهي المشكلة .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : أرى أن نستمر طبقا للمادة ٧٤

من النظام الداخلي المتعلقة بعدم اتخاذ قرار الآن بشأن إدراج بند في جدول الاعمال ، وعدم اتخاذ إجراء حاليا بشأن التعديل المعمم في الوثيقة A/42/L.18 ، على نحو ما اقترحه ممثل زامبيا في الجلسة ٥٩ . وطبقا للمادة ٧٤ ، أعطي الكلمة الآن لمتكلميْن اثنين لكي يتكلما تأييدا للاقتراح ولاتنين يعارضانه .

الكلمة الآن لممثل النرويج الذي يود الكلام في نقطة نظامية .

السيد فرالسن (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سبق أن طرحت

عليك سؤالا ياسيدي الرئيس بشأن التوضيح الذي قدمه عصر هذا اليوم زميلنا من زامبيا

فيما يتعلق بالمدة الزمنية . وقد أدى بتعليق يرى وفدي أنه بالغ الأهمية ، ولذلك أود استيضاحه وتأكيد . إنه لم يقل "في الوقت الراهن فقط" . إن ما قاله بالفعل هو أننا ينبغي أن نؤجل النظر في التوصيات ذات الصلة من مكتب الجمعية حتى نهاية هذا الشهر ، وهذا ما أود أن أطرحه من خلالك ياسيدي الرئيس على صغير زامبيا ، وهو أمر مهم للغاية لدى وفد بلادي في معالجة هذه المسألة عندما نبليغ في النهاية مرحلة التصويت ، ومن الضروري أن نحصل على هذا التوضيح ، وأظن أنه من حقنا .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : أعطي الكلمة لممثل زامبيا للرد

على هذا السؤال .

السيد زوزي (زامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر زميلي من

النرويج على إشارة هذه النقطة وأكرر ما قلته عصر هذا اليوم . إن فحوى الاقتراح هي تأجيل اتخاذ إجراء بشأن توصية مكتب الجمعية ريثما ينظر اجتماع القمة الاستثنائي لمنظمة الوحدة الأفريقية المعني بالمسألة في تقرير اللجنة المختصة التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية . وقد زدت على ذلك القول إن اجتماع القمة الاستثنائي سينعقد من واقع معلوماتي في نهاية هذا الشهر .

وأشير أيضا إلى ما أشاره زميلي من تشاد الذي أشار إلى المسألة نفسها . وفي رأيه أن اجتماع القمة الاستثنائي في نهاية هذا الشهر سينظر في بنود ذات طبيعة اقتصادية . وقد استخدمت متعمدا عبارة "اجتماع القمة الاستثنائي" . وتشير معلوماتي إلى أن معظم ، إن لم يكن جميع رؤساء الدول في منظمة الوحدة الأفريقية سيجمعون في أديس أبابا لبحث مسألة الموعد ، وهم ينوون التشاور أثناء وجودهم هناك حول هذه المسألة . وهذا هو المدى الزمني الذي أتوخاه . وأرجو أن أكون قد أوضحت مقصدي وأن نكون الآن في موقف يتيح لنا الاستمرار .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : الكلمة الآن لممثل زائير الذي

يرغب في التكلم في نقطة نظامية .

السيد باغبيني اديتو نزينفيا (زائير) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) :

أرجو استعراء انتباه الجمعية الى نقطتين محددتين ، تتعلق أولاها بتوجيه المكتب في إطار المادة ٤٠ . وقد مضى شهران دون أن يدرج البند في جدول الأعمال . وإذا انتظرنا شهرا آخر فإن الجلسات العامة للدورة ستكون عمليا قد أنجزت أعمالها .

النقطة الثانية التي أود استعراء الاهتمام اليها هي أن ممثل تشاد كان كريما بحيث وافق على تسجيل البند . ولكن مع مراعاة البرنامج الذي قرره اجتماع القمة لمنظمة الوحدة الافريقية في أوائل الشهر المقبل بحيث يتمكن من اتخاذ قرار في المسألة .

ولست أرى مبررا لأن يقاطعي أحد باعتباري أمثل دولة ذات سيادة . وإذا كان ذلك ممثل غانا فإنني أقول ببساطة إن ليبيا هوجمت وإنه كانت هناك أيضا هجمات أخرى ، وأدرج هذا البند في جدول الأعمال . وقد استمعت الى زميلي من غانا وأرجو أن يتكرم فيستمع اليّ بدوره .

سيادة الرئيس ، أود أن أسأل ما إذا ما كنت ستمضي في العمل طبقا للمادة ٧١ من النظام الداخلي وتتخذ مقرا وتصدر حكما في إطار المادة ٧١ وليس المادة ٧٤ . فأننا أعتقد أن نقطتي النظامية لاتزال قائمة ، وأرجو منك أن تبت في هذا الاقتراح وفقا للمادة ٧١ .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : هناك ثلاثة طلبات لآخذ الكلمة في

نقاط نظامية . ولكنني لا أستطيع أن أعطي الكلمة لثلاثة ممثلين في وقت واحد . ولذلك سأعطيها لهم وفق ترتيب إشارتهم للنقاط النظامية . وأعطي الكلمة لممثل اليمن الديمقراطية الذي كان أول من أشار نقطة نظامية .



السيد الأشطل (اليمن الديمقراطية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

أود أن أورد على بعض الأسئلة التي أثيرت بشأن تفسير المادة ٧٤ . وإذا تم توضيح ذلك ، فاعتقد أننا سنكون على استعداد للتصويت على الجانب الاجرائي في هذه الجلسة . ولحسن الطالع ، استخدمت المادة ٧٤ مرات عديدة في السنوات الأربع الماضية . وقد استخدمها بعض الزملاء في كلماتهم بعد ظهر اليوم ، فلها تاريخ نعرفه جميعاً ، وهو تاريخ واضح ومحدد ، يبين أن تأجيل مناقشة بند أثير في دورة من دورات الجمعية العامة يعني تأجيل المناقشة لمدة الدورة بأكملها .

وقد استخدمت أنا المادة ٧٤ عدة مرات ولذلك فإنني أعلم التفسير الذي أعطاه إياه المستشار القانوني في مناسبة أو أخرى . ولحسن الطالع فإن المستشار القانوني موجود معنا ، واعتقد أنه سيؤيد هذا التفسير .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : أعطي الكلمة الآن لممثل غابون

في نقطة نظام .

السيد بيغو (غابون) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : بمفتي ممثلاً لرئيس

اللجنة المختصة التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية المعنية بالنزاع بين تشاد وليبيا ، أود أن أوضح أنه لا يمكن إعلان نتائج أعمال اللجنة قبل النصف الثاني من كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ، وذلك وفقاً للجدول الزمني لهذه اللجنة . وبالتالي فليس هناك أية امكانيات لمعرفة نتائج أعمال هذه اللجنة قبل منتصف كانون الثاني/يناير .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لممثل غانا

في نقطة نظام .

السيد غبيهو (غانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بما أنكم قد

قررت أن تخصصوا بعد ظهر اليوم لنقاط النظام ، فأود أن أمارس حقي وحسب . هناك أسلوب أفضل لعمل الجمعية العامة . وهذا الأسلوب الأفضل لا يمكن أن نجده إلا في قواعد النظام الداخلي التي وضعها الآباء المؤسسون للأمم المتحدة . لقد قررتم حكماً بإسادة الرئيس ، وتقضي قواعد النظام الداخلي أن أولئك الذين تعطيهم الكلمة

عندئذ ، إذا لم تكن منتقلا مباشرة الى إجراء التصويت . فإنه يتكلمون للطعن في حكمكم . وفي هذه الحالة تدون تصويتا على هذه المسألة في الحال . وبكل تواضع اقترح ، إذا طلب أحد الممثلين الكلمة في نقطة نظام ولم يطعن في حكمكم ، فلكم الحق في أن تديروا دفعة الجلسة على النحو الذي حكمت به . والجانب الأكبر مما سمعناه عصر اليوم ، منذ أن أصدرتم حكمكم ، لا يمكن اعتباره طعنا في حكمكم . وكل الاقتراحات الجديدة التي وردت في البيانات التي استمعنا إليها حتى الآن لم تفعل أكثر من أنها عقدت أعمال جلسة بعد الظهر .

وصحیح یاسیدی أنه لا يمكنكم إعطاء الكلمة لثلاثة متكلمين في وقت واحد في نقطة نظام . ولكن من الصحيح أيضا أنه بإمكانكم أيضا أن تصدروا حكما يتيح استمرار عمل هذه الجلسة في هدوء ، ووفقا للنظام الداخلي . وإني أناشدكم مرة أخرى أن تستندوا الى النظام الداخلي في توجيهنا في هذه الجمعية .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : أعطي الكلمة الآن لممثل تشاد في

نقطة نظام .

السيد أدوم (تشاد) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد استمعت

بانتباه بالغ الى كل الذين سبقوني في الكلام ، ويبدو لي أن الموقف أصبح واضحا . إن تشاد تود أن تمارس حقها السيادي . وقد قدم اقتراح يعارض ذلك الحق السيادي . وكما قال المتكلمون السابقون ، يجب علينا أن نلتزم بقواعد النظام الداخلي . وبالتالي يجب علينا أن نتخذ قرارا بشأن حق تشاد السيادي في أن تدرج مسألة على جدول الأعمال .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : قراري هو أن نستمر وفقا للمادة

٧٤ من النظام الداخلي ، آخذين في الاعتبار التفسير الذي قدمه ممثل زامبيا ، الذي اقترح عدم اتخاذ أي إجراء في الوقت الحاضر بشأن التوصية بإدراج البند في جدول الأعمال ، أو بشأن التعديل الوارد في الوثيقة A/42/L.18 .

السيد أدوم (تشاد) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : مع احترامي الكامل

لكم ، حبذا لو قدمتم لي مزيدا من التوضيح ، فقد فاتني أن أفهم تماما ماذا تعنون .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أكرر ما سبق أن حكمت به . وفقا للمادة ٧٤ من النظام الداخلي ، وعلى ضوء الاقتراح الذي قدمه ممثل زامبيا ، فلن يتخذ أي إجراء في الوقت الحاضر بشأن التوصية بإدراج البند في جدول الأعمال أو بشأن التعديل الوارد في الوثيقة A/42/L.18 . والآن أعطي الكلمة لممثل النرويج .

السيد فرالسن (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لا يزال حكمكم غير واضح تماما بالنسبة لي . عندما تتولون "في الوقت الحاضر" . هل يأخذ ذلك في الاعتبار تماما التفسير الذي قدمه ممثل زامبيا عصر اليوم ؟

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : لقد أصدرت حكمي على ضوء الاقتراح المقدم من ممثل زامبيا ، أخذاً في الاعتبار التفسير الذي قدمه . والآن أعطي الكلمة لممثل زائير .

السيد باغبيني اديتو نزينغيا (زائير) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد أحطنا علما بقراركم ، وبكل هدوء ، وهو الهدوء الذي لم يتمف به دائما بعض زملائنا . لكنني أود ، ياسيدي الرئيس ، أن توضحوا لنا على الأقل الفترة المعنية بهذا القرار . هل الموعد النهائي هو نهاية عملنا في هذه الدورة أم هو نهاية هذا الشهر ؟ وما دام عملنا ، في هذه الدورة يقترب من نهايته ، فلا بد من تحديد هذا الأمر ، في اجتماع اليوم .

وبطبيعة الحال ينبغي لنا أن نأخذ أيضا في الاعتبار التفسير المقدم من رئيس اللجنة المختصة التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية والمعنية بالنزاع بين هاتين الدولتين العضوين . هذا هو شاغلنا ، سيدي الرئيس ، وأنا واثق أن عددا كبيرا من الوفود يشاركوننا فيه .

وأود أن أناشد زميلي ممثل غانا أن لا يقاطعي عندما أتكلم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أعطي الكلمة لممثل الكامبيرون

الذي طلب أن يتكلم في نقطة نظام .

السيد إنغو (الكامبيرون) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اعتذر لأخذ

الكلمة مرة أخرى . ولكنني أود أن أناشذك ، على نحو ما فعل ممثل النرويج ، سيدي الرئيس ، بأن تبتوا في هذه المسألة . وإذا كنا نطبق المادة التي استند اليها ممثل زامبيا ، فأرى أن ما يجب أن نطرحه للتصويت هو المسألة التي أشارها ممثل زامبيا ، أي المقترح الذي قدمه ، وليس تفسيرات له . لقد استمعنا بعد ظهر اليوم الى عبارات تبين الروح التي وضع بها مقترحه هذا . وفي الحقيقة أنه وضع حدودا معينة . ولو اكتفينا بالقول بأننا نرجئ دون تحديد فإن معنى هذا أن الأرجاء قد يمتد لفترة ١٠ سنوات ، ولكن لم تكن هذه هي نيته . لقد كان في ذهنه أن هناك أحداثا معينة مستغرق فترة من الوقت ، وأن الأرجاء لن يتعدى تلك الفترة حتى تستكمل تلك الأنشطة . هذا في اعتقادي هو ما يشغل ممثل النرويج . كما أنه يشغل وفد بلدي . إن الامر سيكون في غاية البساطة لو قلنا أننا سنصوت على المقترح المقدم من زامبيا بالصيغة التي وضعها بها وفدها . وفي تلك الحالة لن تكون هناك كلمات أخرى في نقطة نظام من وفد الكامبيرون . أما إذا أعطيت تفسيرات كالتفسير الذي أعطيته ، سيدي الرئيس ، فإنني أقول مع كامل الاحترام الواجب لكم ، أننا سنواصل اشارة نقطة نظام تلو أخرى حتى نتأكد بأننا قادرون على ابلاغ حكومتنا بما نصوت عليه على وجه الدقة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أعطي الكلمة لممثل تشاد .

السيد أدوم (تشاد) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إن ما أردت أن أقوله قد قال مضمونه زميلي ممثل الكامبيرون . ويبدو لي أننا نواجه حالة تتلخص في أن اقتراحا قد قدم بموجب المادة ٧٤ من النظام الداخلي . فهل ينبغي لنا أن نبت في هذا الاقتراح بموجب المادة ٧٤ ، أم أنكم أنتم الذين تتخذون القرار في ذلك ، سيدي الرئيس . فإذا كان الأمر على النحو الأخير فإن وفدي بلدي سيظعن في ذلك القرار وفي التفهم الذي انبنى عليه .

إننا نرى من جانبنا أنه ينبغي البت في الاقتراح المقدم من زامبيا بموجب المادة ٧٤ .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أعطي الكلمة لممثل غانا .

السيد غبيهو (غانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أتكلم في نقطتين . إنني ما زلت أناشدكم بأن نلتزم بأحكام النظام الداخلي . واعتقد ، سيدي الرئيس ، أنكم لو كنتم قد أعطيتكم الكلمة لوفدين ليتكلما في تأييد الاقتراح المطروح ولوفدين آخرين ليتكلما في معارضته لتمت الإجابة على بعض الاستفسارات التي أثيرت من كل جوانب القاعة طلبا للتوضيح . وهذا هو السبب الذي أجاز لممثلين اثنين بأن يتكلما تأييدا للاقتراح ولممثلين اثنين آخرين بأن يتكلما في معارضته .

النقطة الثانية أن وفد بلدي لا يتلقى تعليمات من أي وفود أخرى مهما كانت بارزة أو عليمة ببواطن الأمور . ويقوم وفد بلدي بعمله وفقا لأحكام النظام الداخلي . وأنا أحتج بشدة على ما قاله ممثل زائير عن وفد بلدي . إن نقاط النظام موجودة في كتاب النظام الداخلي ، وسيواصل وفد بلدي إثارتها حتى لو اقتضى الأمر لأن نضرب بأحذيتنا على الطاولة كما فعلت شخصية بارزة منذ ٢٨ عاما ، أعلم أنه قد رد اليها اعتبارها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : لدينا اقتراح قدمه وفد زامبيا

في الجلسة ٥٩ بتاريخ ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ وطلب فيه استنادا إلى أحكام المادة ٧٤ من النظام الداخلي بالأبى في الوقت الراهن في توصية مكتب الجمعية

العامّة بإدراج البند قيد المناقشة على جدول الأعمال أو في التعديل المدخل عليه والوارد في الوثيقة A/42/L.18 .

وحيث أنه قد أثيرت تساؤلات عن كيفية فهمنا لعبارة "في الوقت الراهن" ، فقد قلت أنه ينبغي لنا أن نأخذ في اعتبارنا الايضاحات التي أعطاها لنا ممثل زامبيا . وإذا لم يكن ذلك ضروريا ، فإننا سنمضي في عملنا بموجب المادة ٧٤ نظرا لأن ممثل زامبيا لم يقدم أي تاريخ محدد .

لابد لنا من التوصل الى قرار ما . وفي امكاني بطبيعة الحال أن أتخذ قرارا بشأن هذه النقطة ، بموجب المادة ٧٤ من النظام الداخلي بأن لا نبت في الوقت الراهن في التوصية الخاصة بإدراج هذا البند على جدول الأعمال أو في التعديل الوارد في الوثيقة A/42/L.18 . وإذا كان هناك أحد يريد الطعن في هذا القرار ، فلديه المادة ٧١ التي تقول بأنه يجوز لممثل أي دولة أن يطعن في قرار الرئيس . فإذا كان هناك من يريد الطعن في قراري الذي يقضي بأن نشرع طبقا للمادة ٧٤ في البت الآن في التوصية الخاصة بإدراج البند المشار اليه أو في التعديل الوارد في الوثيقة A/42/L.18 فليتقدم بطعنه إذا شاء .

أعطي الكلمة لممثل تشاد ليتكلم في نقطة نظام .

السيد أدوم (تشاد) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : بكل الاحترام

الواجب لكم ، سيدي الرئيس ، أحزنني أن أرى أنكم تصرون على قراركم . وأظن أنه لا يحق لرئيس الجمعية العامة أن يتخذ قرارا من نفسه . إن الأمر في يد الجلسة العامة ، فهي التي تطبق النظام الداخلي للجمعية العامة . وهذا هو السبب الذي دعاني لأن أقول من قبل بأنني أظن في فهمكم لهذه النقطة وفي ايضاحكم لها . إن المسألة ليست مسألة تعليق للجلسة بهذه الطريقة ، إذ يتعين علينا أن نلتزم بالمادة ٧٤ ، وهي واضحة تماما : فليتكلم ممثلان تأييدا للاقتراح وممثلان معارضة له ، ويجري بعد ذلك فورا تصويت على الاقتراح ، فالجمعية العامة هي سيدة نفسها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أعطي الكلمة لممثل سورينام للتكلم في نقطة نظامية .

السيد فريديزام (سورينام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : حسب ما يفهم وفد بلادي ، تنص المادة ٧٤ على أنه يجوز السماح لممثلين اثنين أن يتكلما في تأييد الاقتراح ولممثلين اثنين أن يتكلما في معارضته ، ثم يطرح الاقتراح بعد ذلك للتصويت . وبمجرد انتهاء تصويتنا على الاقتراح ، لن يتطلب الامر في الواقع أن يتخذ الرئيس أي قرار .

فالجمعية هي التي يجب عليها التصويت على الاقتراح . ومن ثم ، التمس سيدي الرئيس ، أن تبدأ مرة أخرى بالسؤال عما إذا كان هناك ممثلان يرغبان في التكلم فسي تأييد الاقتراح وممثلان آخران يرغبان في التكلم في معارضته ، حتى نتمكن من الشروع في طرح اقتراح ممثل زامبيا للتصويت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أعطي الكلمة لممثل زائير للتكلم في نقطة نظامية .

السيد باغبيني أديتو نزينغيا (زائير) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إذا كان على الجمعية أن تبت ، بموجب المادة ٧٤ ، في الاقتراح الذي قدمه أحد زملائنا ، ستكون النتيجة ببساطة تأجيل هذه المسألة الى أجل غير مسمى . وهذا يتعارض مع مبادئ الميثاق ، لا سيما مع المادتين ٣٣ و ٣٥ ويتعارض أيضا مع روح المادة ٤٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة .

لقد أصدر المكتب في الدورة الثانية والأربعين توصية وقدمها في جلسة عامة للجمعية . فإذا لم توافق الجمعية على تلك التوصية يمكنها أن تبت فيها .

وبناء على ما ذكر آنفا ، نطعن رسميا في هذا الإجراء الذي اتخذ بمقتضى المادة ٧٤ لأنه يؤدي الى منع دولة عضو من ممارسة حقها في أن تطرح على الجمعية مسائل تتسم بأهمية بالغة بالنسبة لوفدها . وعلاوة على ذلك ، سيرسي هذا الإجراء سابقة مؤسفة للغاية من شأنها أن تؤثر لا على الدول الصغيرة والمتوسطة وحدها بل وعلى

كل الدول . وفي العام الماضي ، أُدرج بند على جدول الاعمال لان دولة من السبـدول الاعضاء رأت أن عملا عدوانيا قد ارتكب ضدها . والجمعية العامة لا يمكنها أن تعمل بمعيار مزدوج ، فلا يمكنها أن توافق على ادراج بند طرحته دولة عضو وترفض ادراج بند اقترحته دولة عضو أخرى .

وأود أن أقول لزميلي ممثل غانا أنه يمكنه باستطاعته أن يدق على الطاولة بعنف إذا أراد أن يفعل ذلك ، حتى بجذائه ، إلا أن ذلك لن يخيف وفد زائير .

السيد رابيتافيكسا (مدغشقر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إنني

أكبر فيكم سعة صدركم ، فهي صفة مثالية . وأتمنى لو كان لي من سعة الصدر مثلكم . في الحقيقة ، لقد عيل صبري انتظارا للتكلم لنحو ثلاثة أرباع الساعة حتى الآن لكي أؤيد الاقتراح الذي قدمه وفد زامبيا . ويُغزني أن ألاحظ أن بعض الزملاء ، متذرعين بالتكلم في نقطة نظامية ، قد تحدثوا بالفعل ضد اقتراح زامبيا . إنني أعتذر عن قلبي هذا ، سيدي الرئيس ، ولكن ربما كان يتعين عليكم أن تعلنوا أن ذلك لا يتفق مع النظام . فإذا تركت الأمور على ما هي عليه الآن ، فينبغي عليّ ألا أتكلم لأن كل من أخذ الكلمة تكلم في معارضة الاقتراح . لذلك ، يجب أن نحصى عدد الممثلين الذين تكلموا في معارضة الاقتراح . ولن يدخل في الحساب طبعاً وفد تشاد الذي أبـدى اهتماماً خاصاً بهذا البند ، غير أنه يجب أن نحصى عدد كل المتكلمين الآخرين .

وعلاوة على ذلك ، طلب عدد لا يحصى من الوفود التكلم في نقط نظام . وقد أصدرتم قراراً بشأن هذه النقط النظامية ، سيدي الرئيس ، بمقتضى المادة ٧١ . وفي ظل هذه الظروف ، كيف يمكن الطعن في قراركم ؟ أنتم لا تحلون محل الجمعية . لقد قلت "سوف نطبق الآن المادة ٧١" ليس إلا . وتنص المادة ٧١ على أنه إذا أراد أي ممثل أن يطعن في قرار الرئيس بشأن نقطة نظامية ، فيجب أن يُعلن ذلك رسمياً ويطرح الطعن للتصويت . وأتمنى أن تتاح الفرصة للوفود التي تؤيد الاقتراح لطرح وجهات نظرها . فإذا لم يحدث ذلك ، فسيبدو الأمر كله أشبه بمحاولة منع تمرير قرار عن طريق الاطالة في الكلام ، واعتقد أن هذه هي الكلمة التي تستخدم في هذا البلد في هذا الشأن .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أعطي الكلمة لممثل جمهورية

تنزانيا المتحدة .



السيد كاتيكا (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أضم صوتي الى صوت ممثل مدغشقر في تأييد الاقتراح الذي قدمه وفد زامبيا بموجب المادة ٧٤ .

إن هذا يوم حزين لافريقيا . لقد كان هدفنا أن نؤجل نظر الجمعية العامة في النزاع بين تشاد وليبيا حتى نتجنب تعاضم أي مشكلة اقليمية في هذه القاعة . وللأسف ، انتهينا الى ما كنا نبغي أن نتحاشاه وهو أننا نقلنا صراعات افريقيا الى الجمعية العامة .

وإذا طُرح هذا الاقتراح الذي قدمه وفد زامبيا للتصويت ، سيموت وفد بلادي في صالحه ولكن دون المساس بحق وفد تشاد في ادراج بند على جدول الاعمال ممارسة لحقه السيادي .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أعطي الكلمة لممثل الكامبيرون للتكلم في نقطة نظامية .

السيد إنغو (الكامبيرون) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مرة أخرى ، سيدي الرئيس ، أقول أنني لم أطلب التكلم في نقطة نظامية .

عقب القرار الذي اتخذتموه بتطبيق المادة ٧٤ ، سمع وفد بلادي ممثلين تكلموا في تأييد الاقتراح وممثلاً واحداً تكلم في معارضته . ويود وفد بلادي أن يعرب عن رأيه . وأعتقد أن رأيه في الغالب رأي معارض .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أعطي الكلمة لممثل مدغشقر للتكلم في نقطة نظامية .

السيد رابيتافيك (مدغشقر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يجب أن أعترض على هذا النهج ، سيدي الرئيس . فقد سمعت أيضاً بعض الممثلين يتكلمون في معارضة الاقتراح . والحقيقة أنه كان هناك أكثر من ثلاثة ممثلين . وأود أن أذكركم أنني عندما بدأت الكلام ، قاطعني من كان يطلب التكلم في نقطة نظامية . أرجو الاعتذار ، سيدي ، لكنني أرى أنه ينبغي أن تُعطي الكلمة لي الآن .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أقضي بأن تقوم الجمعية الآن بالتصويت ، بمقتضى المادة ٧٤ ، على عدم اتخاذ أي إجراء ، في الوقت الراهن ، بشأن التوصية الخاصة بإدراج أحد البنود في جدول الأعمال ، أو التصويت على التعديل الوارد في الوثيقة A/42/L.18 .

أعتقد أن ممثل زائير يود أن يعترض على ما قضيت به ، وأود أن أسأل ممثل زائير ما إذا كان يرغب في تطبيق المادة ٧١ التي تنص على التصويت على الاعتراض .

السيد باغبيني اديتو نزينغيا (زائير) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) :

نعم ، سيدي الرئيس ، هذا هو موقف وفد بلدي الذي نقلتموه بوضوح واختصار . وأود من الجمعية أن تتخذ قرارا بشأن ذلك المقترح . إن الامر يتعلق بدولة من الدول الاعضاء هي تشاد . ومن ثم ، فإنه يجب إعطاء تشاد الحق في ادراج البند في جدول الاعمال . فعلى الرغم من كل شيء ، لم تمر تشاد تنازل منها ، على بدء المناقشة فورا . وكان ممثل تشاد على استعداد لإنتظار نتائج المشاورات الجارية بين رؤساء الدول . وبالنظر الى هذه الحقيقة الهامة ، أعتقد أنه يتعين على الجمعية العامة أن تسمح لتشاد بأن تدرج هذا البند في جدول الاعمال . غير أنني لا أعتقد أنه ينبغي عليها أن تبدأ بمناقشة المسألة أولا ، وإنما يفضل بدلا من ذلك أن تنتظر المناقشات الجارية بين رئيس منظمة الوحدة الافريقية ، بالنيابة ، والرئيس بالنيابة للجنة المختصة المعنية بالنزاع بين ليبيا وتشاد .

وأعتقد أن هذا قرار ينبغي أن تتخذه هذه الجمعية ، بمقتضى المادة ٧١ .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : تنص المادة ٧١ على ما يلي :

"لاي ممثل أن يشير نقطة نظامية أثناء مناقشة أية مسألة ، ويبست الرئيس في هذه النقطة النظامية فورا ، وفقا لاحكام النظام الداخلي . وللممثل أن يطعن في قرار الرئيس ، فيطرح الطعن للتصويت فورا ؛ ويبقى قرار الرئيس قائما ما لم تُبطله أغلبية الاعضاء الحاضرين المصوتين . ولا يجوز للممثل الذي يتكلم في نقطة نظامية أن يتكلم في مضمون المسألة قيد المناقشة" .

ومن ثم ، فإنني الآن أ طرح للتصويت اعتراض زائير على ما قضيت به ، وهو التصويت على القرار المقدم من زامبيا في سياق المادة ٧٤ .  
أُجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أسبانيا ، استراليا ، اسرائيل ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، أنتيغوا وبربودا ، أيرلندا ، أيسلندا ، إيطاليا ، البرتغال ، بلجيكا ، بليز ، تشاد ، جمهورية افريقيا الوسطى ، الدانمرك ، زائير ، شيلي ، غابون ، غينيا - الإستوائية ، فرنسا ، الكاميرون ، كندا ، كولومبيا ، لكسمبرغ ، مصر ، المغرب ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا ، الشمالية ، النمسا ، نيوزيلندا ، هايتي ، هندوراس ، هولندا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان ، اليونان .

المعارضون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، أفغانستان ، الإمارات العربية المتحدة ، إندونيسيا ، أنغولا ، أوغندا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، البحرين ، بلغاريا ، بنما ، بنن ، بوتسوانا ، بوركينا فاسو ، بروندي ، بولندا ، تركيا ، تشيكوسلوفاكيا ، الجزائر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، رومانيا ، زامبيا ، زيمبابوي ، سري لانكا ، سوازيلند ، السودان ، سورينام ، السويد ، شيشيل ، غامبيا ، غانا ، فانواتو ، فنلندا ، فييت نام ، قبرص ، قطر ، كوبا ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، لبنان ، ليبيريا ، ليسوتو ،

ماليزيا ، مدغشقر ، المكسيك ، ملاوي ، ملديف ، المملكة العربية  
السعودية ، منغوليا ، موريتانيا ، موزامبيق ، النيجر ،  
نيجيريا ، نيكاراغوا ، الهند ، هنغاريا ، اليمن ، اليمن  
الديمقراطية ، يوغوسلافيا .

الممتنعون : الأرجنتين ، إكوادور ، أوروغواي ، باراغواي ، باكستان ،  
البرازيل ، بربادوس ، بوليفيا ، بيرو ، توغو ، جزر البهاما ،  
جمهورية تنزانيا المتحدة ، ساموا ، سانت فنسنت وجزر  
غرينادين ، الصومال ، غيانا ، غينيا ، الفلبين ، فنزويلا ،  
فيجي ، النرويج ، نيبال .

رُفض الاعتراض على ما قضى به الرئيس بأغلبية ٦٥ صوتا مقابل ٢٤ صوتا ، مع  
امتناع ٢٢ عضوا عن التصويت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : وحيث أن الجمعية العامة اتخذت  
الآن قرارها ، فإننا سنواصل عملنا بمقتضى المادة ٧٤ . وأعطي الكلمة لإثنين من  
الممثلين ليتحدثا لصالح القرار واثنين آخرين ليتحدثا ضده .

السيد رابيتافيكيا (مدغشقر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إننا آخر  
من يعترض على حق ممثل تشاد في أن يسترعي انتباه الجمعية العامة الى نزاع قائم بين  
بلده وليبيا ، فهذا الحق معترف به في أحكام الميثاق ذات الصلة ، كذلك ، ففي  
المشاورات الجارية فيما بين أعضاء المجموعة الافريقية لم يعترض وفد واحد ، وأشدد  
مرة أخرى على عبارة وفد واحد ، على صحة هذا الحق .

وبوصفي رئيسا للمجموعة الافريقية ، لشهر تشرين الاول/اكتوبر ، فإنني أود أن  
أشكر وفد تشاد على موافقته على النظر ، على نحو واجب ، في الاقتراحات التي  
قدمتها ، والتي لا أدعي أنني الأصل في تقديمها ، والواردة في الوثيقة A/42/L.18 .  
وأود أيضا أن أشكر الوفد الليبي على تعاونه معي خلال جميع مراحل المشاورات .

ومنذ بداية عام ١٩٨٧ ، وبتحديد أكثر ، منذ ٤ آذار/مارس ، عندما طُلب لأول مرة إدراج هذا البند في جدول الأعمال المؤقت ، وقعت أحداث جديدة . فقد اعتمد قرار لرؤساء دول أو حكومات منظمة الوحدة الأفريقية ، بشأن تجديد ولاية اللجنة المختصة المعنية بنزاع الحدود بين تشاد وليبيا ، وذلك في ٢٧ شباط/فبراير ١٩٨٧ . وتكونت تلك اللجنة ، هذه المرة من رؤساء الدول أو الحكومات .

بعد ذلك ، أعلن الطرفان المتنازعان عن قبولهما لوقف إطلاق النار في ١١ أيلول/سبتمبر الماضي .

وختاماً ، عُقد اجتماع للجنة المختصة التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية في لومباكا ، زامبيا ، في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، حيث ناشدت اللجنة الطرفين أن يظلموا بجملة أمور ، من بينها ، أولاً ، مواصلة وتعزيز وقف إطلاق النار على كافة المستويات وثانياً ، "الامتناع عن أي عمل قد يضيف على النزاع طابعاً دولياً" ، وذلك "من أجل التوصل إلى تسوية عاجلة وسلمية وإفريقية" للنزاع حول الحدود . واعتمد جدول زمني لهذا الغرض ، من ٣ أيلول/سبتمبر إلى ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ، وتقرر أن يجتمع خبراء قانونيون وخبراء في رسم الخرائط ، في ليبرفيل ، في غابون ، في ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ، وتقرر عقد اجتماع للوزراء في ليبرفيل في غابون ، يعقبه اجتماع آخر لرؤساء الدول الأعضاء في اللجنة المختصة ، في دكا ، في السنغال .

وغني عن البيان أن اللجنة المختصة ستقدم تقريرها إلى المؤتمر القادم لرؤساء الدول والحكومات ، الذين سيقرون بدورهم ما إذا كانت اللجنة المختصة استكملت النهوض بمهامها أم لا . وقد كانت هذه الاعتبارات هي التي حفزت الغالبية العظمى من الوفود الأفريقية - في الاجتماعين اللذين عقدا في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر برئاسة - إلى الإصرار على النداء القوي الذي وجهه إلى المجتمع الدولي في ٦ تشرين الأول/أكتوبر - الرئيس كينيث كاوند ، الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية :

"بالامتناع عن أي عمل من شأنه أن يزيد الحالة تعقيدا" .

وموجز القول أن هناك وقف لاطلاق النار ساري المفعول منذ أكثر من شهرين بين الفريقين المتحاربين : ونظرا للوعي بحسن نية الفريقين ، لم تنشأ لجنة لمراقبة وقد إطلاق النار هذا ، وهو ما يكاد يكون معجزة . وثانيا ، أصدرت اللجنة المختصة التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية نداء إلى الطرفين بالامتناع عن أي عمل من شأنه أن يؤدي إلى تدويل النزاع ، وشالسا ، وجه الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية نداء قويا إلى المجتمع الدولي أن يتيح لمنظمة الوحدة الأفريقية الفرصة ليجاد حل دائم لهذه المسألة ، ورابعا أعربت اللجنة المختصة عن "تفضيلها لحل تفاوضي أفريقي" ولم تصدر أي تحفظات من جانب أعضاء اللجنة المختصة أو أي من الطرفين المعنيين مباشرة .

لهذه الأسباب كلها ، يعتقد وفد بلدي أن الجمعية العامة ينبغي ألا تؤجل مناقشة البند ١٤٠ من جدول الأعمال المؤقت لهذه الدورة الموصى به من المكتب ، لأنها لم تبلغ تلك المرحلة بعد ، إنما ينبغي للجمعية أن تؤجل بحث ذلك الجزء من التقرير الأول للمكتب الذي يتعلق بهذا البند . والبند ٨ الذي نناقشه حاليا هو البند المعنون "إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال" .

وبناء على ذلك يؤيد وفد بلدي اقتراح سفير زامبيا ، ممثل الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية ، ويرى أن مصلحة التعاون القائم بين منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة تقتضي أن تبذل الجمعية العامة غاية جهدها لمساعدة منظمة الوحدة الأفريقية على النهوض بمهمتها في أفضل الظروف وألا تفعل الجمعية أي شيء يعوق عمل منظمة الوحدة الأفريقية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : : أعطي الكلمة لممثل مالوي .  
السيد مانغوازو (مالوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد شهدت مع  
 عديد من زملائي هنا هذا المساء سحر الديمقراطية . واذا ما كان يمكن وصفه بحق بأنه  
 برج بابل قد تحول الى محفل يسوده الهدوء والاحترام . وفي يقيني أنه عندما أنهى  
 كلمتي في تأييد الاقتراح الذي ساندته مدغشقر ، منلجاً ثانية الى تلك المعنى السحرية  
 ونجري التصويت . ولكن ، لماذا يجب أن نصوت على ذلك ؟ لماذا يجب أن أتكلم عن ذلك ؟  
 السبب أننا نريد أن ندع افريقيا تحل مشكلاتها بنفسها ، وفي اعتقادي ان افريقيا ،  
 إذا تركت وشأنها ستكون قادرة على حل مشكلاتها بنفسها .

وانا أتحدث في هذا الشأن لأنني أتولى رئاسة المجموعة الافريقية لهذا الشهر .  
 وكنت أفضل أن أظل صامتا ، لكن ذلك في رأيي كان سيعادل التخلي عن مسؤولياتي وهو ما  
 لم أشأ أن أفعله لأنه ليس من شيمتي كما أن التزام الحياد وعدم الانحياز لاي جانب كان  
 سيمثل الصمت اذ صوّنا المسألة بمعادلة رياضية . فالحياد والصمت مساويان للنكوص  
 عن المسؤولية .

اني أؤيد اقتراح زميلنا السفير زوزي ممثل زامبيا لأنه نداء موجه من رئيس  
 منظمة الوحدة الافريقية السيد كينيث كاوندا ، الذي طلب ترك هذه المسألة ليجري حلها  
 تحت رعاية منظمة الوحدة الافريقية حسبما أفصح عنه ببلاغة كل من سفير زامبيا وزميلتي  
 ممثل مدغشقر .

ومن اللياقة - وفقا لشقاقتنا كافريقيين - أن نوقر كبارنا ، الذين يمثلهم  
 في هذه الحالة رئيس منظمة الوحدة الافريقية . لذلك أوجه ندائي الى آسيا وأمريكا  
 اللاتينية والكاريبي وأوروبا الغربية والدول الاخرى ودول أوروبا الشرقية وجميع  
 البلدان الافريقية أن تؤيد الاقتراح للسبب الذي أعلفت بيانه ، وهو أن افريقيا يجب  
 أن تترك - الآن على الأقل - لتحاول حل مشكلاتها بنفسها دون أن تأتي بها هنا ، لان ذلك  
 لن يؤدي الا الى زيادة الأمور صعوبة أمام اللجنة المختصة ومنظمة الوحدة الافريقية  
 في سعيهما الى حل النزاع بين تشاد وليبيا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل زائير فسي

نقطة نظامية .

السيد باغبيني أديتو نزينغيا (زائير) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) :

بالرغم من الاستقبال الذي لقيت به الجمعية نداءنا ، يظل وفد بلدي مقتنعا بأن لوفد تشاد كل الحق في أن يطلب من الجمعية العامة أن تدرج هذا البند على جدول الأعمال وفقا لاحكام المادتين ٣٣ و ٣٥ من الميثاق .



ثانيا ، أخطر وفد تشاد الجمعية بأنه يعتزم ألا يصر على نظر هذا البند فوراً في الجلسة العامة متى أدرج على جدول الأعمال ، وذلك لتمكين أجهزة منظمة الوحدة الافريقية العاكفة على نظر هذه المسألة من مواصلة عملها في هذا المجال . وبالتالي ، لا يرى وفدي سببا يبرر عدم ادراج هذا البند على جدول الاعمال الآن ، ولا سيما بعد أن وافق وفد تشاد على ادراجه دون أن تنظر فيه الجمعية فوراً . وفي الختام ، أود أن أقول أنه إذا كان ذلك ما سوف تقرره الجمعية العامة ، فاني أتساءل عما إذا كانت أي دولة عضو تتعرض لاعتداء من جانب دولة أخرى سيكون بوسعها أن تعرض تلك الحالة على الجمعية ، أم أننا سوف نعود الى حقبة ما بين الحربين العالميتين ، الأولى والثانية ، حين كانت الدول تتصرف دون أي احترام لقواعد القانون الدولي . إننا موجودون هنا لأن الميثاق موجود ، وبسبب روحه . ونحن جميعاً أعضاء في الأمم المتحدة ونستطيع أن نمارس حقوقنا الواردة في الميثاق . ولا أرى سببا لأن تحرم أية دولة عضو من ذلك الحق .

الرئيسي : (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لـ

الكاميرون .

السيد إنغو (الكاميرون) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن وفدي من

الوفود التي تشعر بأسف بالغ إزاء ماحدث بعد ظهر اليوم . ولكن ينبغي أيضا أن نحذر الوفود غير الافريقية بالآ تعتقد أننا نفعل غسلا القذر أمام الآخرين . لأنه لا غسيل قذر لدينا نفعله علنا .

ينبغي أن نفهم بوضوح روح المجموعة الافريقية والشعوب الافريقية . فنحن نجتمع ، ونتجادل ، ونتناقش ، ونخلص الى نتائج ، لأن هناك تفاعلا كيماويا قويا من الثقافة يربط ما بيننا . وهناك أيضا بيولوجيا محددة للغاية وواضحة للغاية لمواقفنا ومزاجنا . وفي نهاية الامر ، سنجد الافارقة الذين ظلوا يتناقشون على جانبين متعارضين يبتسمون لبعضهم البعض كأصدقاء مخلصين قبل أن يغادروا هذه القاعة . ولذا ، دعونا لا نسمح لأي تفسير خاطئ ينبثق من مشاعر خبيثة يؤثر على المناقشة هنا .

هذه ، في واقع الأمر ، قضية مبدأ وممارسة من جانب ، وهي من جانب آخر قضية تتناول الواقع العملي . لقد سمعت شقيقي ممثل ملاوي يذكرنا بأننا في افريقيا نحترم كبار السن منا . وأنا أوافق على ذلك . لكن أعتقد أنه عند النظر في النظام الذي فرض علينا ، ينبغي لنا أن ننتخب أناسا بنظام غريب عنا . وقد بات لدينا زعماء ورؤساء . وكل رؤساء الدول أصبحوا كبارنا . لكنهم ، فيما بينهم ، لا ينظرون إلى بعضهم البعض بذلك المعيار . وإذا ما كانت العبرة بالسن ، فاعتقادي أن الرئيس كاوندنا يظل أحد الرؤساء المتمتعين بالشباب والدينامية لدينا . والحمد لله على ما وهبه من طاقات .

وعلىنا الآن أن نتعمق التاريخ لنفهم السبب في أن وفدي سوف يجد من الصعب أن يؤيد الاقتراح الذي قدمه شقيقي ممثل زامبيا . لقد عرضت هذه القضية علينا في المكتب . ومنذ ذلك الوقت ، أعتقد أن جميع الوفود سلمت بأن طبيعة الحياة في منظومة الأمم المتحدة تفرض أن الدولة ذات السيادة ، عندما تجد أنها قد اعتدي عليها ، يمكنها أن تأتي إلى الأمم المتحدة وتدرج بنداً ، وعلينا جميعاً آنذاك أن نناقشه . وقد أيدنا بقوة البند الذي عرضه أحد أشقائنا في هذا المحفل ضد دولة عظمى قامت وفقاً لانباء صحفية ، وانباء من مصادر أخرى ، بحرق تلك الأمة الصغيرة . وكنا بالتأكيد منعتض بقوة على أية محاولة من جانب الدولة العظمى لحرمان تلك الدولة من حق إدراج ذلك البند ، مباشرة أو غير مباشرة .

ونفس المبدأ ينطبق هنا . إننا لا نتحدث عن دول صغيرة أو كبيرة . فمرة أخرى يشعر أحد أشقائنا بأن اعتداء قد وقع عليه ، وتلك حالة يؤسفنا أن تنشأ بين بلديين شقيقين . وقد وجد أنه من الملائم أن يلجأ إلى هذه الهيئة ليعرض شكواه علينا . ومن الأهمية بمكان أن نلاحظ أن وفداً واحداً لم يتكلم ضد إدراج البند . وهذا أمر بالغ الأهمية . وليس من المرغوب فيه أن نقوم ، مباشرة أو غير مباشرة ، بإعطاء الانطباع بأننا نقيد ذلك الحق ، أو نخرق تلك الممارسة ، أو نخرج على ذلك المبدأ الذي ظل تقليداً متبعاً . هذه هي القضية . ولقد تعهد أحد الوفود بتولي التنسيق ، بناء على إصراركم . ونحن نتكلم من واقع خبرتنا الطويلة بحقيقة القضية . لم يكن هناك اعتراض على إدراج البند .

وكان الاعتراض الوحيد على عنوان البند . فقد استخدمت كلمة "عدوان" والكلمة المؤسفة الأخرى "احتلال" وكلمات أخرى كثيرا ما يفرضها الكبار على الصغار . وكانت هناك صيحة عالية من الجانب الآخر بأن هذه الكلمات تشكل حكما مسبقا على الحالة . ولقد أتيحت لنا الفرصة للتشاور مع كلا الجانبين لازالة كل ما بدا من مشكلات . وقد انتهينا الى إزالة هذه الكلمات . والاقتراح الذي أشرتم اليه ، سيدي الرئيس ، الآن لتوكم يتحدث بمراحة عن الصراع بين الطرفين . لقد كنا نتصور أننا ، في ظل هذه الظروف كنا أحرىء بأن نقبل إدراج البند . فالاعتراض تعلق بالتوقيت . وكان من شأن ذلك أن منظمة الوحدة الأفريقية قررت انشاء آلية للخطر في شكوى كلا الطرفين بغية تبرير إصدار نداء بوقف إطلاق النار . فكان التوقيت هو القضية .

ثم كانت زيارة رئيس منظمة الوحدة الأفريقية . لقد جاء الى هنا وناشدنا ألا نفعل شيئا . ولدينا النص الذي عمم علينا هنا . وهو لم يقل "لا تدرجو البند" ، لكنه حث المجتمع الدولي على أن يمتنع عن أي عمل من شأنه أن يزيد الحالة تعقيدا . فما هو ذلك العمل الذي ينبغي الامتناع عنه ؟ لم يكن المجتمع الدولي هو الذي جاء بهذه القضية الى هنا ؛ بل دولة ذات سيادة . أما العمل الذي أشار اليه والدنا فهو مناقشة البند . فمناقشة البند هي ما يعتبر عملا من جانب المجتمع الدولي .

ولهذا ، أعتقد أننا لا ينبغي أن نحمل فكرة إعطاء الفرصة لأفريقيا لحل مشكلاتها أكثر مما تحتمل . فهي مسألة نزاع عليها . وكلنا نود أن يثمر ذلك ، ونجد مشجعا اليوم في كون ممثل تشاد سوف يوزع علينا جميعا قرار رئيس تشاد وحكومتها بالسماح للمبادرة الأفريقية بأن تأخذ مداها . وبالنسبة لمن يقرأون الفرنسية ، وأعتقد أن النص صدر بالفرنسية ،

#### تكلم بالفرنسية

"قبلت تشاد أن تؤجل المناقشة حتى تستكمل اللجنة المصممة التابعة

لمنظمة الوحدة الأفريقية جدولها الزمني"

واصل الكلام بالانكليزية

وهذا موقف أكثر مرونة حتى من اقتراح شقيقي ممثل زامبيا . ان شقيقي ممثل زامبيا غير واثق تماما . فهو يحاول تحديد موعد الجلسة القادمة . لكن شقيقي التشادي يقول انه ، فيما يتعلق بالجهود التي تجري في نطاق منظمة الوحدة الافريقية حتى تستكمل اللجنة المخصصة جدول أعمالها ، لن نتخذ قرارا هنا . وفي هذه الظروف ، كيف يمكن للمرء أن يقول أن الفرصة لم تتح لمنظمة الوحدة الافريقية لتحل المشكلة ؟

لقد استمعنا الى أحد أشقائنا يتكلم في مرحلة سابقة اليوم فيقول إننا في الواقع لا ينبغي أن نتناول هذه المسألة . هذا هو مؤدى ما يقوله شقيقي ممثل ملاوى . لا ينبغي لنا أن نتناول هذه المسألة على الاطلاق ، بل يجب أن نعطي الفرصة لافريقيا . ولا أعتقد أن تلك هي الروح التي تكلم بها الرئيس كاوندا . وفي ظل هذه الظروف ، نجد من الصعوبة بمكان أن نؤيد الاقتراح بصيغته الحالية .

وإننا مع احترامنا البالغ لاشقائنا واسفنا الشديد ، لن نتمكن من قبول هذا الاقتراح لإننا لو فعلنا ذلك فكأننا نقول للتشاديين "لا حق لكم في المجيء الى هنا حتى إن لم يعترض أحد على مجيئكم فلن يدرج البند المتعلق بمسالتكم على جدول أعمالنا" . وفي الوقت نفسه ، سنكون قد أسأنا تفسير قول الرئيس كاوندنا أنه ضمن بند تشاد . لذا يتعين ، لسوء الحظ ، أن نصوت ضد اقتراح زامبيا . لكن مغزى ذلك ، ببساطة ، هو إننا - إذا ما كتب النجاح لموقفنا - ستتاح لنا فرصة التصويت على التعديل الذي اقترح بعد المشاورات التي اجراها وفد بلادي في أرجاء القاعة وبذلك نكون قد انتهينا الى إدراج البند ونكون قد ارضينا أيضا من اعترضوا على التوقيت ، حيث إننا لن نكون قد تناولنا المسألة إلا بعد أن تتاح لافريقيا فرصة إصدار حكمها . وإذا ما ظلت لتشاد شكاوى أخرى بعد اصدار ذلك الحكم ، فستتاح لها الفرصة لمناقشة المسألة . ولكن إذا ما حسمت المسألة سيتسنى لنا حينئذ ان نجتمع وان نهنئ انفسنا على اعتماد الطرق السلمية لحسم المشكلة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : اعرض عليكم الان للتصويت الاقتراح المقدم من قبل ممثل زامبيا بعدم اتخاذ اي تدبير في الوقت الراهن فيما يخص التوصية بشأن إدراج البند والتعديل الوارد في الوثيقة A/42/L.18 .

طلب إجراء تصويت مسجل .

أُجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، البحرين ، بنين ، بوتان ، بوتسوانا ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بوروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الكونغو ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، إثيوبيا ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ، غينيا ، هنغاريا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ،

لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ،  
مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، موريتانيا ، منغوليا ،  
موزامبيق ، نيكاراغوا ، نيجيريا ، بنما ، بابوا غينيا  
الجديدة ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، المملكة العربية  
السعودية ، سيشيل ، جزر سليمان ، سري لانكا ، السودان ،  
سورينام ، سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، تركيا ،  
أوغندا ، أوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد  
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ،  
جمهورية تنزانيا المتحدة ، فانواتو ، فييت نام ، اليمن ،  
يوغوسلافيا ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : أنتيغوا وبربودا ، استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، بليز ،  
بوليفيا ، الكامبيرون ، كندا ، جمهورية افريقيا الوسطى ،  
تشاد ، شيلي ، كولومبيا ، كوت ديفوار ، الدانمرك ، إكوادور ،  
مصر ، غينيا الاستوائية ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ،  
ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، اليونان ، غرينادا ، هايتي ،  
هندوراس ، آيسلندا ، العراق ، أيرلندا ، إسرائيل ، إيطاليا ،  
اليابان ، لكسمبرغ ، موريشيوس ، المكسيك ، المغرب ، هولندا ،  
نيوزيلندا ، النرويج ، باراغواي ، بيرو ، البرتغال ، سانت  
فنست وجزر غرينادين ، ساموا ، سنغافورة ، اسبانيا ، السويد ،  
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ،  
الولايات المتحدة الأمريكية ، أوروغواي ، فنزويلا ، زائير .

الممتنعون : الأرجنتين ، جزر البهاما ، بربادوس ، البرازيل ، برونسي دار السلام ، جيبوتي ، غيانا ، جامايكا ، مالطة ، نيبال ، النيجر ، باكستان ، الفلبين ، رواندا ، سان تومي وبرينسيبي ، سيراليون ، الصومال ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ٦٧ صوتا مقابل ٥٢ صوتا مع امتناع ٢١ عضوا عن

#### التصويت

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أُعطي الكلمة الآن للممثلين

الذين يرغبون في تعليل تصويتهم .

هل لي أن أذكر أعضاء الوفود انه ، وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٠١/٢٤ ، تقتصر البيانات التي يُدلى بها تعليلا للتصويت على ١٠ دقائق ، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها .

أُعطي الكلمة لممثل تشاد في نقطة نظام .

السيد أدوم (تشاد) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يشعر وفد بلادي

بأسف بالغ إزاء تأييد الجمعية العامة للاقتراح المقدم من زامبيا . غير أننا نود أن نقول أن الجمعية العامة ، بتأييدها هذا الاقتراح ، قد قررت ألا تتخذ قرارا بشأن توصية المكتب في الوقت الراهن فقط . وأود أن اضبط على "في الوقت الراهن" . فهذا هو المعنى الذي ينطوي عليه هذا الاقتراح كما بينتم يا سيادة الرئيس وكما بين ذلك ممثل زامبيا . وبالتالي ، يتسم القرار المتخذ هنا بالطابع المؤقت . ولذلك ، تحتفظ تشاد بحقها في أن تطلب الى الجمعية العامة أن تبدي رأيها ، في وقت ملائم في المستقبل ، بشأن توصية مكتب الجمعية العامة واقتراح الكاميرون الذي لا يزال مطروحا علينا . وأرجو أن يدون ذلك في محاضر الجلسة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أُعطي الكلمة الآن للوفود التي

ترغب في تعليل تصويتها

السيد غاد (الدانمرك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أُعلن

تصويت الدول الاثنتى عشرة الاعضاء في الاتحاد الاوروبي بشأن هذه المسألة .  
تتمسك الدول الاثنتا عشرة بالمبدأة الاساسي الخاص بأن تسمح الجمعية العامة  
بإدراج أي بند على جدول أعمالها ما دام لا يتعارض مع الميثاق . ولا تعتقد الدول  
الاثنتا عشرة أن مضمون المادة ٥٢ من الميثاق يقيد هذا الحق الاساسي . وعلاوة على  
ذلك ، تملك الدولة التي تتقدم بطلب إدراج البند الحق في أن تحدد صياغة البند قيد  
المناقشة .

السيد فالديراما (الغلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسلم وفد

بلاي بحق أية دولة عضو بموجب الميثاق في أن تسترعي انتباه الجمعية العامة الى أي  
نزاع تعتقد أن من شأنه أن يخلّ بالسلم والامن الدوليين . وعلى هذا النحو ، ومع  
ذلك ، يسلم وفد بلاي أيضا باستصواب اللجوء الى الترتيبات الإقليمية للتسوية  
السلمية للنزاعات وإننا نؤيد جهود المنظمات الإقليمية ، التي تنتمي اليها الدول  
الاطراف في نزاع ما ، الرامية الى تقديم المساعدة لتحقيق تسوية تفاوضية .

وبالتالي ، امتنع وفد بلاي عن التصويت بشأن الاقتراح المقدم من جانب ممثل  
زامبيا . ومع ذلك ، يأمل وفدي ، وبغض النظر عن النتائج المترتبة على المداوات  
التي جرت بعد ظهر اليوم ، أن يتم حسم المسألة الجوهرية ، وهي النزاع بين تشاد  
وليبيا على نحو سلمي يرضي كلا الطرفين ، ويكفل استتباب السلم والامن الدوليين .

السيد بورغ - اوليفيه (مالطة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد

امتنعت مالطة عن التصويت على الاقتراح المقدم من ممثل زامبيا . ونحن نأسف للغاية  
انه بالرغم من الجهود المكثفة التي بذلت خلال الاسابيع المنصرمة لم يكن من الممكن  
التوصل الى حل توفيقي مقبول لدى كل الاطراف المعنية .

ونحن ، إذ نؤيد إرجاء المناقشة الاساسية في هذه المرحلة نظرا للجهود  
المبذولة في منظمة الوحدة الافريقية ، نعتقد ان المبدأ الراسخ القائل بأن لكل دولة  
عضو الحق في أن تعرض على الجمعية العامة كل المسائل التي تشكل مصدر قلق لها ينبغي  
أن يراعى . وفي هذا الصدد ، ينبغي بطبيعة الحال أن يصاغ كل بند يطلب إدراجه في  
جدول الاعمال بطريقة لا تنطوي على إصدار أحكام مسبقة على المسألة قيد المناقشة .



السيد فرآلسن (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد كان يحدو وفد بلادي الامل ، بل ولقد توقع لوقت ما ، أن يكون بوسعه أن يؤيد اقتراح ممثل زامبيا . وقد انبنى ذلك التوقع على التوضيح الذي قدمه السفير لنا عصر اليوم ، والذي حدد فيه الاطار الزمني بعبارات دقيقة الى حد ما . ولكن ، على الرغم من النداءات المتكررة الموجهة اليكم ، سيدي الرئيس ، مني شخصيا ومن زملائي في هذه القاعة ، بادراج هذا التوضيح في التعبير عن الصيغة الدقيقة للمقترح الذي كنا سنصوت عليه عصر اليوم ، فانكم لم تقوموا بذلك . لقد كانت صيغتك ، في رأي وفد بلادي ، غامضة ولا تعطي ما يكفي من الضمانات بان تعرض هذه المسألة علينا قبل تعليق هذه الدورة للجمعية العامة .

وفي ظل هذه الظروف ، وجدنا ان احترامنا للمبدأ المتمثل بحق كل دولة بادراج ما تشاء على جدول أعمال الجمعية العامة وإمتثالنا لهذا المبدأ ، لهما ثقلهما بالنسبة لنا . فنحن نعلق أهمية كبرى على هذا المبدأ الذي سنبدل قصارانا في إعلائه . وإنطلاقا من هذه الروح ، وجد وفد بلادي نفسه مجبرا للأسف على التصويت سلبا عصر اليوم .

السيد مغويودا (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد صوتت كندا ضد الاقتراح الذي اعتمد للتو لأننا نعتقد أنه يمثل في جوهره محاولة للحيلولة دون ادراج بند على جدول أعمالنا . اننا نشاطر رأي الدول الإثنتي عشرة القائل بأنه ينبغي لهذه الجمعية العامة أن تلبي طلبات الإدراج وفقا للميثاق والنظام الداخلي . ولقد كانت كندا حريّة بأن تصوت لصالح تطبيق النظام الداخلي لو كان هناك فهم واضح بأن مسألة الادراج قد علقت مؤقتا وأن الجمعية ستعاود معالجتها قبل نهاية دورتها . ولكن الحال لم تكن كذلك في تطبيق المادة المذكورة من قبل ، وبالتالي لم يكن في مقدورنا ان نؤيد الاقتراح . ويؤسفنا شديد الأسف انه لم يكن بالإمكان التوصل الى توافق مقبول وانه لم يصدر حكم أوضح بشأن التصويتات المعروضة علينا اليوم .

السيد ديلبيتش (الارجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): لقد امتنع

وفد الارجنتين عن التصويت في التصويت الاجرائي بشأن المسألة المعروضة على الجمعية لسببين أساسيين: أولهما إنبنى على اسي مبدئية ، وثانيهما إنبنى على اسي التوقيت . وفيما يتعلق بالمبدأ ، نعتقد انه يتعين علينا ، كمسألة مبدأ ، أن نحترم حق كل بلد في طلب ادراج اي بند في جدول الاعمال . وهذا لم يكن واضحا في اقتراح وفد زامبيا ، كما بينت المناقشة المطولة للموضوع . وفيما يتعلق بالتوقيت ، في ضوء المرحلة الراهنة التي انتهت اليها المسألة وعدم التوصل الى اتفاق بين بلدان المنطقة بشأن المسائل الاجرائية ، رأينا أنه من الافضل أن نمتنع عن التصويت . ويتضح مما قلنا أن تصويتنا اليوم لا يخل بموقف الارجنتين إزاء المسألة المضمونية .

السيد دين (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد صوت وفد بلادي

لصالح اقتراح زامبيا بوصفها الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية . وإننا على ثقة من أن المشاورات الجارية في اطار منظمة الوحدة الافريقية ستسهم في ايجاد حل ما . ويود وفد بلادي أيضا أن يؤكد ، مرة أخرى ، تأييده للمبادئ المنظمة لإدراج البنود على جدول الاعمال . فنحن نعتبر ذلك حقا لكل دولة عضو .

السيد موييا بالينسيا (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يود وفد

المكسيك ان يعلل تصويته السلبي على الاقتراح الذي تناولناه لتونا . أولا ، ينبغي فهم تصويتنا على أنه عملية اجرائية محضة لا صلة لها بالمسألة المضمونية . ولذلك فإنه لا يحكم مسبقا على اسباب أو مضمون النزاع بين الدولتين المعنيتين من الدول الاعضاء ، ولا يحدد المسؤولية عنهما .

وتؤكد المكسيك من جديد تأييدها لمبدأ التسوية السلمية للمنازعات ، بغض النظر عن المحفل أو الطرق المستخدمة . وننتهز هذه الفرصة لنحث جميع الدول المعنية على البحث عن الوسائل والطرق الكفيلة بالتوصل الى تسوية سلمية لهذه الخلافات .

وبالنيابة عن وفد بلادي ، أود أن أقول أيضا أننا صوتنا ضد الاقتراح لأننا نعتزف بحق كل دولة من الدول في طلب إدراج أي بند تراه علي جدول أعمال الجمعية العامة ، ونعتقد أن هذا الحق لا ينبغي تقييده بأي شكل من الأشكال .

وعلاوة على ذلك ، فإن مجرد مناقشة نزاع ما في هيئة اقليمية لا يعني ، بأي حال من الأحوال ، أنه لا ينبغي لبلدان تلك المنطقة عرض ذلك النزاع أو عرض الحالة على الامم المتحدة . والاعتقاد بخلاف ذلك يتعارض مع الولاية العالمية التي ينيطها الميثاق بمنظمتنا .

وأود أيضا أن أدلي بملاحظة عن الاجراءات . نحن نعتقد أن إعتماذ مقررات بعدم اتخاذ اجراء ، الا في ظروف استثنائية ، يعني الاتجاه الى تجميد أو شل المنظمات المتعددة الأطراف ، وينبغي لنا أن نكون حذرين من هذا الاتجاه . فقد انشئت هذه الهيئات أساسا لمعالجة الظروف غير المتوقعة في العلاقات الدولية التي تواجه الدول الاعضاء في مجرى حياتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

وأخيرا ، نود أن نجدد نداءنا للبلدان المعنية ببذل قصارى جهدها للتوصل الى تسوية سلمية لنزاعها .

السيد نوغويرا - باتيستا (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

يجبذ الوفد البرازيلي ، كمسألة مبدأ ، إدراج أي بند تقترحه دولة من الدول الاعضاء على جدول الاعمال ، بموجب المادة ٣٥ من الميثاق ، شريطة ألا تكون صياغة عنوانه بمشابة حكم مسبق على المداولات التي ستجرى بشأن الموضوع المقترح للمناقشة .

ويجبذ الوفد البرازيلي أيضا أن تكون مناقشة المسائل التي تتعلق بدولتين عضوين من نفس المنطقة الجغرافية على المستوى الاقليمي أولا ، كلما كان ذلك ممكنا .

وفي هذه الحالة الراهنة لم تتمكن المجموعة الاقليمية التي يتعلق بها الامر من التوصل الى اتفاق كان يمكن أن يساعد الجمعية العامة على أن تصل الى قرار . وبإزاء هذه الظروف ، امتنع الوفد البرازيلي عن التصويت على الاقتراح الذي تقدمت به زامبيا بموجب المادة ٧٤ .

السيد باغبيني اديتو نزنيفيا (زائير) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) :

لقد صوت وفد بلادي ضد اقتراح زامبيا للأسباب التالية : أولا ، احترام مبادئ الميثاق ، ثانيا ، حق أي دولة عضو في أن تلجأ الى الجمعية العامة أو مجلس الامن بشأن أي نزاع ينشأ بينها وبين دولة أخرى ، وفقا لاحكام الميثاق ، ثالثا ، مبرر وجود الامم المتحدة الذي يتمثل في حماية وكفالة الاستقلال السياسي لكل دولة عضو وسلامتها الاقليمية وسيادتها ، ورابعا ، كون تشاد قد أبت تأجيل المناقشة بشأن المسألة حتى تستكمل اللجنة المختصة التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية جدول أعمالها .

لكل هذه الاسباب ، يواصل وفد بلادي ، وسيواصل ، تأييده التام لإدراج البند على جدول الاعمال . ونأمل بياسيادة الرئيس ، أن تنظروا في إمكانية جعل الجمعية تعتمد توصية المكتب تحقيقا لهذا الهدف .

السيد كام (بنما) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : صوت وفد بلادي لصالح

الاقتراح الذي اعتمد للتو ، وكان ذلك ، أساسا ، للأسباب التي طرحها ممثل زامبيا الذي تكلم بوصفه ممثلا لمنظمة الوحدة الافريقية . كما أننا أخذنا في اعتبارنا أيضا التفسير الذي قدمه ممثل مدغشقر .

بيد أن تصويتنا لا ينبغي أن يعني بأية حال أننا قصرنا دون التسليم بحق كل دولة عضو في الأمم المتحدة أن تطلب من الجمعية أن إدراج البنود التي تعتبرها حيوية بالنسبة لمصالحها الوطنية على جدول أعمالها . فهذا حق أساسي نشعر أننا ، وبقية الأعضاء ، تتمتع به . ولم نقصد بتصويتنا اليوم أن يكون هناك استثناء من ذلك على الإطلاق ، لكننا نريد أن نرجئ النظر في المسألة لأن الإجراءات صوب التسوية السلمية للمنازعات تتحرك قدما في إطار منظمة الوحدة الأفريقية . ونود أن نعرب مرة أخرى عن ثقتنا في النهج التي ينتهجها الرئيس كاوندنا .

السيد سويوي (بروني دار السلام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد تابع وفد بلادي بعناية المناقشات التي دارت عصر اليوم ، وامتنع عن التصويت على اقتراح زامبيا ، لأننا وجدنا صعوبة في عدم تأييد حق دولة ذات سيادة في أن تدرج بندا ارتأت وجوب إدراجه على جدول الأعمال . بيد أن وفد بلادي يلاحظ أن اللجنة التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية عاكفة على نظر المسألة وأن تشاد على استعداد لإخضاع المسألة لنظر اللجنة المختصة . ووفد بلادي على ثقة من أن منظمة الوحدة الأفريقية مستعدة أن تجد حلا للمشكلة القائمة بين بلدين شقيقين هما أيضا من أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي .

السيد اورتيز غانداريباس (بوليفيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يود وفد بلادي أن يعلل تصويته ضد اقتراح زامبيا . فقد صوتنا على أساس أن لكل دولة عضو في الأمم المتحدة الحق في أن تضع تحت نظر هذه المنظمة كل قضية ترى أنها تستحق أن تنظرها منظمنا . ولذلك ، صوت وفد بلادي اعترافا بهذا الحق الذي تتمتع به جميع الدول الأعضاء . وهو حقها في أن تطرح في إطار هذه المنظمة أية قضايا تعتبرها متعلقة بمصالحها أو ذات أهمية أساسية بالنسبة لها .

السيد بيتراكين (بيرو) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : صوت وفد بلادي  
ضد الاقتراح ، أخذا في اعتباره حق كل دولة عضو في الأمم المتحدة في أن تدرج على  
جدول أعمال الجمعية العامة أية بنود تقضيها متطلبات مصالحها الوطنية ، وبالسدات  
تماشيا مع أحكام الميثاق . فطبقا لما هو وارد في الميثاق ، لا تعني دراسة أي مسألة  
في محفل اقليمي ان تلك المسألة لا يمكن أن تنظر في المحفل العالمي ، أي الأمم  
المتحدة .

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/٠٠